

التمثيلات القانونية في المحيط الجامعي لمفاهيم «الإرهاب». الكلية متعددة التخصصات بتازة (المغرب) نموذجا

د. نورالدين جلال¹، د. حفيظ مغيزو²

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تمثيلات طلبة الجامعة المغربية لمفهوم الإرهاب، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة مكونة من 1092 طالباً وطالبة من الكلية متعددة التخصصات بتازة، ضمن مجتمع جامعي يبلغ 17309 طالباً. وقد ركزت الدراسة على قياس مدى مطابقة تصورات الطلبة للتعريفات القانونية الرسمية لمفهوم الجريمة الإرهابية، بالاستناد إلى القانون المغربي (03.03) المتعلق بمكافحة الإرهاب.

استندت الدراسة إلى ثلاث مقاربات نظرية: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية (Bourdieu)، نظرية التنشئة الجامعية (Parsons, Durkheim)، ونظرية التمثيلات الاجتماعية (Moscovici)، وتم توظيف منهج وصفي تحليلي يعتمد أدوات إحصائية وتحليل نوعي للبيانات. كشفت النتائج عن فروقات دالة بين التخصصات، حيث أظهر طلبة كليات الحقوق والعلوم السياسية تمثيلات قانونية دقيقة ووعياً أكبر بمحددات الفعل الإرهابي مقارنة بزملائهم في تخصصات الآداب أو العلوم الدقيقة.

تبرز الدراسة أن الفهم القانوني للإرهاب لا ينبني فقط على التكوين المعرفي، بل هو أيضاً نتاج تنشئة أكاديمية ومجموعة من التمثيلات الرمزية المتراكمة داخل الفضاء الجامعي. وقد أكدت النتائج صحة الفرضيات الثلاث الأساسية، التي ترى في التخصص الأكاديمي عاملاً محدداً في تشكيل التصورات القانونية. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تعميم الثقافة القانونية في باقي التخصصات الجامعية وتعزيز البعد التحليلي النقدي في التكوين الجامعي، من أجل إنتاج وعي قانوني مشترك في مواجهة ظواهر العنف والتطرف.

1- د. نورالدين جلال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية تازة.

2- د. حفيظ مغيزو، باحث في سلك الدكتوراه بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية تازة.

محاولة لاختبار العلاقة بين الحقل الأكاديمي والتمثل القانوني لمفاهيم معقدة كالإرهاب، في ضوء ثلاث مقاربات تفسيرية: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية، نظرية التشئة الجامعية، ونظرية التمثيلات الاجتماعية.

وبذلك، لا تهدف هذه الدراسة فقط إلى رصد الفروق في نسب التصنيف أو تقييم دقة الفهم القانوني، وإنما تسعى أيضا إلى تقديم تحليل عميق للطريقة التي يعيد بها الفضاء الجامعي إنتاج المعنى القانوني، ويفرض أشكالا معينة من الإدراك القانوني للظواهر الاجتماعية، في سياق يشهد صعودا لمفاهيم الأمن، الدولة، والشرعية القانونية كمفاتيح أساسية لفهم التحولات الجارية.

«الإرهاب»: إشكالية المفهوم وتنوع التعاريف

يعتبر الإرهاب من أكثر المفاهيم المحملة دلاليا وإيديولوجيا في الخطاب السياسي الحالي. كما أنه من أكثر المصطلحات لبسا من ناحية المعايير القانونية والعلمية. وعلى الرغم من الانتشار الواسع لاستخدامه في الإعلام والسياسة والتشريعات المحلية، إلا أن الاتفاق على تعريف دقيق وموحد للإرهاب ما زال بعيد المنال حتى داخل المحافل الدولية كمجلس الأمن أو الأمم المتحدة.

ويعزى هذا الفشل في الاتفاق على تعريف الظاهرة إلى ما يسمى «سلطة التعريف»، ذلك أن الصراع بين الدول والمؤسسات حول من يملك الحق في تحديد ما يمكن اعتباره إرهابا من عدمه وذلك على غرار تعريف الحرب أو المقاومة حيث يتغير المعنى بحسب موقع المتكلم. وبالطبع فإن تعريف الإرهاب يخضع أيضا لحسابات سياسية وقانونية وثقافية مختلفة (Alex Schmid, 2023, pp. 1-3).

وبخصوص الفعل الإرهابي، يقترح شميد (Schmid) تعريفا يركز على الخصائص الموضوعية للفعل، حيث يعرف الإرهاب بأنه: «شكل من أشكال العنف السياسي يرمي إلى التأثير على أطراف أخرى عبر نشر الخوف، وغالبا ما لا يكون الضحايا المباشرين هم المقصودين الأساسيين» (Alex Schmid, 2023, p. 10). وبذلك يميز هذا التعريف بين الإرهاب وغيره من الجرائم التي قد تستخدم ذات الوسائل (كالعنف أو التفجير)، لكنه يركز على البعد الاتصالي والسياسي للإرهاب، بوصفه عنفا رمزيا موجها نحو جمهور ثالث..

وبالنسبة للفاعل الإرهابي، يرفض شميد التصورات السائدة التي تختزل الإرهابيين في صور نفسية نمطية، معتقدا أن «لا أحد يولد إرهابيا»، وأن الدخول إلى العمل الإرهابي يتم عبر مسارات اجتماعية ونفسية وسياقية معقدة، الأمر الذي يجعل تصنيفه وفق «الهوية» أو «الانتماء» إشكاليا (Alex Schmid, 2023, pp. 13-14)..

الكلمات المفتاحية

الإرهاب، التمثلات القانونية، الفضاء الجامعي، التخصص الأكاديمي، القانون الجنائي، التنشئة الجامعية، التمثلات الاجتماعية، الطلبة الجامعيون، بورديو، المقاربة السوسيولوجية.

مقدمة

في سياق عالمي يتسم بتعاظم التهديدات الأمنية العابرة للحدود، أصبح موضوع «الإرهاب» من أكثر القضايا إلحاحا وإثارة للجدل على المستويين القانوني والاجتماعي. فقد بات من الصعب، بل ومن غير الممكن، مقارنة الظاهرة الإرهابية بشكل تقني صرف أو اختزالها في أبعادها الجنائية فقط، دون الانتباه إلى ما تفرزه من تصورات وتمثلات في الوعي الجمعي، خصوصا داخل البيئات التعليمية التي تشكل، وفق العديد من النظريات السوسيولوجية، حقلًا استراتيجيًا لإعادة إنتاج المعرفة والنماذج الإدراكية.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تمثلات طلبة الجامعة المغربية لمفهوم «الإرهاب» من منظور قانوني، مع التركيز على الكلية متعددة التخصصات بتازة كنموذج. لا تقتصر هذه التمثلات على التصورات الأخلاقية أو الثقافية، بل تمتد إلى كيفية إدراك الفعل الإرهابي قانونيًا، وتمييزه عن باقي الأفعال الجنائية، وهي مسألة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بطبيعة التكوين الأكاديمي وسياقات التنشئة الجامعية.

تتمثل أهمية هذا الموضوع في كونه يربط بين المعرفة القانونية، والتحليل السوسيولوجي، ونظرية التمثلات الاجتماعية، في محاولة لفهم الفروق المعرفية بين الطلبة وفق تخصصاتهم، وتفكيك الديناميات الخفية التي تعيد إنتاج تصورات متباينة حول الإرهاب كفعل مجرم قانونيًا، ومؤدج اجتماعيًا. وقد ارتكزت الدراسة على فرضية مركزية مفادها أن الطلبة المنتمين إلى تخصصات القانون والعلوم السياسية يمتلكون تمثلات قانونية أكثر دقة لمفهوم الإرهاب، مقارنة بزملائهم في تخصصات الآداب أو العلوم الدقيقة، بفعل طبيعة التكوين، واللغة المفاهيمية، والممارسة التعليمية التي يتعرضون لها.

إن الانطلاق من دراسة الحالة المغربية يوفر أيضًا مدخلًا لفهم كيفية تموضع موضوع الإرهاب في الفضاء الجامعي العربي، حيث يختلط القانوني بالسياسي، وتتداخل التمثلات الشعبية مع الرسمية. في ظل غياب ثقافة قانونية مشتركة ومؤسسية راسخة لدى قطاعات واسعة من الطلبة. وهذا ما يجعل من هذه الدراسة

وفي ذات السياق فإن الدول بصفة عامة تواجه خطر الإرهاب حيث أن أثاره تهدد الأمن القومي وكذلك شرعية الدول، حيث ان من وظائفها حماية الحدود و الأرواح والحفاظ على الاستقرار المجتمعي و الأمني.

ولذلك سارعت الدول الى محاربة هاته الظاهرة من منظور متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الأسباب الاجتماعية والسياسية والثقافية مثل الفقر والبطالة والتمييز والنزاعات العرقية والدينية. فالتطرف لا ينبع فقط من عوامل فردية بل من ظروف بيئة واجتماعية معقدة. وفي هذا الصدد يبرز التعليم من اهم السياسات التي تساهم في تغيير ظروف المواطن عن طريق تقوية المهارات (Ahmed Zahid Shehab, 2019 Mattayi Christina, Zikrsara, 2019). ويشير المؤلفون كيف ان فضاءات التدريس يمكن أن تصبح أماكن آمنة لنشر قيم التسامح والتعايش السلمي وذلك من خلال :

- تنمية مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب؛
- تقوية القدرة على التواصل والتفاهم بين الثقافات، والأديان المتباينة؛
- تدعيم قيم التسامح وتقدير الآخر؛
- تأهيل الطلاب لمواجهة الخطابات المتطرفة والعنيفة. (Ahmed Zahid Shehab, 2019 Mattayi Christina, Zikrsara, 2019).

وبالرغم من أهمية التعليم كسلاح أساسي لشحذ المهارات وإذكاء الحس النقدي فإن التغييرات الهيكلية والتأثيرات الاجتماعية وخاصة الليبرالية الجديدة ساهمت في تغيير مفهوم التعليم من اعتباره حقا مجتمعيًا إلى بضاعة اقتصادية، حيث أضحت المدارس والجامعات مؤسسات تسير بمنطق السوق، مما أدى إلى زيادة التنافس، وتقليل البرامج التي تركز على التفكير النقدي والمواطنة الفاعلة، وتحويل الطلاب إلى مستهلكين فقط. (De Leo, Jeffrey, R. et al. 2016, pp. 10-25).

وكان من اثار هاته التغييرات ترسيخ الفوارق التعليمية، حيث أن الفئات الأكثر ضعفا أصبحت تفتقد للدعم والفرص التعليمية الملائمة، الأمر الذي يعمق شعورهم بالتمييز والسخط، وهو ما يستغله المتشددون لتجنيد الشباب. ولذلك من المفروض إعادة هيكلة المناهج لتشمل تعليم المواطنة، والتفكير النقدي، والحوار بين الثقافات، وتطوير المهارات الاجتماعية والعاطفية. (De Leo, Jeffrey, R. et al. 2016, pp. 95-110).

وأخيرا يمكن التنبه أيضا الى الخطاب المنتج حول «التطرف» ذلك انه لا يقتصر على وصف حقيقة، بل هو كذلك فعل عنيف معرفيا يمارس إقصاء وتمييزا، يحد من حرية تعريف الذات للأشخاص ويثبت فكرة وجود خصوم اجتماعيين. هذا الخطاب يساهم في بناء أجواء من التشرذم المجتمعي ويعوق أي محاولة للتعامل مع

«التطرف» على أساس إنساني وكامل، بل يغلق الباب أمام فهم الأسباب الاجتماعية والسياسية التي تسبب العنف (Rob Faure, Walker, 2022).

في هذا المنحى، تتصاعد أهمية البحث في تصورات الطلاب للجريمة الإرهابية، حيث يطرح السؤال كيف يستوعب الطلبة، بمختلف تخصصاتهم هذا المفهوم، وما نطاق توافق تصوراتهم مع التعاريف الشرعية المعتمدة، خصوصا في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم، والانتشار الكثيف للخطاب الرقمي والإعلامي حول قضايا الإرهاب والتطرف؟.

إن المؤسسة التعليمية، وبالأخص الجامعة، تؤدي دورا أساسيا في بناء الفهم القانوني والسلوك المدني لدى الطلاب، عبر ما تقدمه من مقررات، وما تتيحه من مناقشات ومجالات للتفكير النقدي. لكن هذا الدور يظل مختلف التأثير باختلاف التخصصات الأكاديمية، وهو ما يحفزنا للتساؤل حول صلة التخصص الأكاديمي بمستوى تصور الجريمة الإرهابية لدى الطلاب.

وعليه، يهدف هذا المقال إلى دراسة التصورات القانونية للجريمة الإرهابية لدى طلاب الكلية متعددة التخصصات بتازة، من خلال بحث ميداني، ومحاولة فهم أثر التخصص الأكاديمي على دقة هذه التصورات.

إشكالية الدراسة

على الرغم من تعدد الدراسات القانونية والسياسية التي سعت لتحديد الجريمة الإرهابية وتقنياتها، فإن تصور هذه الجريمة لدى عامة الناس، خصوصا فئة الطلاب الجامعيين، ما زال يتسم بالتباين والإبهام، وأحيانا بالخلط بين ما هو إجرامي وما هو إرهابي. ويتصاعد هذا التفاوت في ظل تأثير التخصص الدراسي للطلاب، حيث يفترض أن يكون لطالب الحقوق وعلم السياسية تأهيل قانوني يمكنه من فهم السمات القانونية للجريمة الإرهابية، بخلاف زملائه في التخصصات غير القانونية. في هذا الإطار، يصبح من المهم استيعاب كيفية تصور الطلبة الجامعيين للجريمة الإرهابية، ومدى تطابق تصوراتهم مع التعريفات القانونية الموجودة في التشريع الجنائي المغربي، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التكوين الأكاديمي كعنصر تفسيري محتمل.

الأسئلة الفرعية

ما مستوى إدراك الطلبة لأفعال تعتبر قانونيا جرائم إرهابية؟

هل تختلف تصورات الفعل الإرهابي بين طلبة تخصصات القانون وعلم السياسية، و مسالك الآداب و العلوم الدقيقة؟

ما مدى تأثير التكوين الأكاديمي في صياغة الفهم القانوني للفعل الإرهابي لدى الطلبة؟

الفرضيات

- يتمتع طلاب الحقوق وعلم السياسية بفهم قانوني أكبر للإرهاب مقارنة بطلاب تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية أو العلوم الدقيقة.
- يقدم طلاب التخصصات القانونية إجابات صحيحة أكثر في ما يتعلق بالتعريف القانوني للإرهاب مقارنة بطلاب التخصصات الأخرى.
- يؤثر التخصص الدراسي في مدى مطابقة الإجابات للتصنيفات القانونية المعتمدة لجريمة الإرهاب

عينة الدراسة

تكونت عينة هذه الدراسة من 1092 طالبا وطالبة، تم اختيارهم من بين 17309 طالبا يمثلون إجمالي المسجلين في الكلية متعددة التخصصات بتازة. جاء ذلك في إطار بحث ميداني يهدف إلى استكشاف التمثيلات القانونية لمفاهيم «الإرهاب» في البيئة الجامعية. تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل متنوع للتخصصات الأكاديمية المختلفة (مثل القانون، العلوم، الآداب، الجغرافيا، اللغات، وغيرها)، مع مراعاة التوزيع الفعلي للطلبة حسب الشعب، مما يعزز من دقة تمثيل العينة وإحصائياتها. وبفضل هذا الحجم العيني، ومع الأخذ بعين الاعتبار حجم المجتمع الأصلي (17309)، فإن هامش الخطأ في نتائج الدراسة لا يتجاوز $\pm 2.8\%$ ، بمستوى ثقة يصل إلى 95%. ويعتبر هذا التفاوت المقبول إحصائيا دليلا على قوة تمثيل العينة وقدرتها على تقديم صورة دقيقة عن التمثيلات القانونية لمفهوم الإرهاب في الوسط الجامعي، مما يعزز من مصداقية الاستنتاجات المستخلصة من نتائج الدراسة في هذا السياق الأكاديمي المغربي.

ولحساب هامش الخطأ (Marge d'erreur)، تم استخدام المعادلة الإحصائية المعروفة:

$$ME = Z \times \sqrt{\frac{p(1-p)}{n}} \times \sqrt{\frac{N-n}{N-1}}$$

مع القيم التالية:

حجم المجتمع الكلي $(N) = 17309$

حجم العينة $(n) = 1092$

مستوى الثقة $95\% \rightarrow$ قيمة $Z = 1.96$

النسبة المفترضة لأكبر تباين ممكن $(p) = 0.5$ (لأنها تعطي أقصى هامش خطأ)

بعد التعويض، يكون هامش الخطأ التقريبي:

$$ME = 1.96 \times \sqrt{\frac{0.5(1-0.5)}{1092}} \times \sqrt{\frac{17309-1092}{17309-1}} = 1.96 \times \sqrt{\frac{0.5(0.5)}{1092}} \times \sqrt{\frac{17309-1092}{17309-1}}$$

$$ME = 0.028 = 2.8\%$$

وبذلك، فإن نتائج الدراسة يمكن تعميمها على مجتمع الكلية بدرجة ثقة تبلغ 95%، وبهامش خطأ لا يتجاوز $\pm 2.8\%$ ، ما يؤكد قوة العينة من الناحية الإحصائية، وقدرتها على الكشف عن الفروقات في التمثيلات القانونية لمفهوم الإرهاب بين مختلف التخصصات الجامعية.

جدول رقم 1: توصيف عينة الدراسة

العنصر	الوصف / الرقم
حجم العينة (n)	1092 طالبا وطالبة
من أصل المجتمع الكلي (N)	17309 طالبا وطالبة
نسبة العينة من المجتمع الكلي (%)	$\approx 6.3\%$
طريقة اختيار العينة	عينة عشوائية طبقية (Échantillonnage aléatoire stratifié)
التخصصات الممثلة	القانون (عام وخاص)، الآداب، الجغرافيا، الفيزياء، الكيمياء، البيولوجيا، الرياضيات، المعلومات، اللغات
مستوى التمثيل حسب التخصص	تم اعتماد النسب الفعلية لتوزيع الطلبة حسب التخصص لضمان التوازن
مستوى الثقة	95%
هامش الخطأ التقديري	$\pm 2.8\%$ (محسوب باستخدام معادلة الهامش الإحصائي للعينة الاحتمالية)
دوافع اختيار العينة	- قياس التفاوت في التمثيلات القانونية

مجتمع عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة في هذا البحث من مجموع الطلبة المسجلين في الكلية متعددة التخصصات بتازة، التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله، والبالغ عددهم الإجمالي 17309 طالبا وطالبة خلال الموسم 2023/2024 الذي تم فيه إنجاز البحث. فيما يلي وصفا تفصيليا لمجتمع عينة الدراسة بناء على النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، الخصائص الأكاديمية وسلك الدراسة، مع التحليل الإحصائي والدلالات المرتبطة بالسياق البحثي:

تضمنت عينة الدراسة 1092 طالبا وطالبة من مختلف التخصصات الجامعية بالكلية متعددة التخصصات بتازة، وقد جاءت هذه العينة موزعة بشكل متوازن نسبيا من حيث النوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الإناث 53.3% (582 طالبة) مقابل 46.7% من الذكور (510 طالبا)، وهو ما يعكس ميلا طفيفا نحو تفوق التمثيل الأنثوي، ويمنح الدراسة منظورا اجتماعيا متوازنا من حيث النوع، خصوصا أن تمثيلات الإرهاب والقانون قد تختلف باختلاف الخلفية الجندرية.

أما من حيث الفئة العمرية، فتظهر البيانات أن الغالبية العظمى من الطلبة ينتمون إلى الفئة الشبابية الأساسية ما بين 18 و25 سنة (84.5%)، مما يعزز من راهنية نتائج الدراسة، باعتبار أن هذه الفئة تمثل الشريحة النشطة فكريا والمؤثرة في الوسط الجامعي. بينما توزعت باقي الفئات بشكل متباين: 9.3% في فئة 25-30 سنة، و1.4% فقط في فئة 30-35، ثم نسب محدودة جدا للفئات المتقدمة سنا، مما يدل على أن الطابع العام للعينة هو «طالب جامعي في سن التكوين الأساسي»، ما يناسب موضوع الدراسة الذي يتعلق ببناء التمثيلات القانونية داخل فضاء التشئة الجامعية.

وبالنظر إلى الخصائص الأكاديمية، فإن عينة الدراسة تظهر تنوعا واسعا في التخصصات، وهو ما يعتبر نقطة قوة منهجية. فقد مثل طلبة القانون الخاص النسبة الأكبر بواقع 31.0% (338 طالبا)، يليهم طلبة الجغرافيا (15.6%)، والقانون العام (13.1%)، ثم تخصص الاقتصاد والتدبير (12.5%)، بينما كانت باقي التخصصات مثل الفيزياء، الكيمياء، الرياضيات، البيولوجيا، المعلومات، واللغات ممثلة بنسب أقل تراوحت بين 0.4% و9.3%. هذا التوزيع يعزز من إمكانية المقارنة بين التمثيلات القانونية للطلبة بحسب خلفياتهم الأكاديمية، ويسهم في اختبار الفرضيات المتعلقة بدور التكوين التخصصي في إدراك المفاهيم القانونية المرتبطة بالإرهاب.

أما على مستوى سلك الدراسة، فقد تمثلت الغالبية الساحقة من العينة في طلبة سلك الإجازة، حيث توزعت النسب كما يلي: سنة ثانية (34.6%)، سنة ثالثة (34.0%)، وسنة أولى (25.2%). في حين لم تتجاوز نسبة طلبة الماستر والدكتوراه

معا 6.2%، وهو ما يتماشى مع التوزيع الديمغرافي الفعلي لطلبة الكلية. ويعني ذلك أن أغلب المشاركين يوجدون في مراحل التكوين الأساس، مما يضفي على الدراسة طابعا تشخيصيا لبنية الوعي القانوني في مراحل الأولى من التشكل الأكاديمي.

بناء على هذه المعطيات، تمثل العينة مرآة إحصائية دقيقة لبنية المجتمع الجامعي المستهدف، وتوفر إطارا تحليليا يسمح بفهم الفروقات بين التخصصات، والأعمار، والمستويات الدراسية، والنوع الاجتماعي، في ما يتعلق بتمثيلات الإرهاب كجريمة قانونية داخل الفضاء الجامعي المغربي.

جدول رقم 2: الخصائص الديموغرافية والأكاديمية لمجتمع الدراسة عينة الدراسة

1- النوع الاجتماعي

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	510	46.7
أنثى	582	53.3
المجموع	1092	100

2- السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
25-18	923	84,5
30-25	102	9.3
35-30	15	1.4
40-35	30	2.7
45-40	6	50,
50-45	3	0.3
50 وأكثر	13	1.2
المجموع	1092	100,0

3- التخصص

التكرار	النسبة المئوية	التخصص
137	12,5	الاقتصاد والتدبير
102	9,3	البيولوجيا
31	2,8	التاريخ والحضارة
170	15,6	الجغرافيا
4	0,4.	الجيولوجيا
48	4,4	الدراسات الفرنسية، اللغات، الفنون والعلوم
18	1,6	الرياضيات
39	3,6	الفيزياء
7	6,	الكيمياء
41	3,8	اللغة العربية والآداب والفنون
14	1,3	المعلومات
338	31,0	قانون خاص
143	13,1	قانون عام
1092	100,0	المجموع

4- سلك الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	سلك الدراسة
25,2	275	الإجازة - سنة أولى
34,0	371	الإجازة - سنة ثالثة
34,6	378	الإجازة - سنة ثانية
2,3	25	الدكتوراه
3,9	43	الماستر
100,0	1092	المجموع

بنية الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة أداة الاستبيان المغلق الثنائي (نعم/لا)، والذي تم تصميمه بدقة لقياس تمثيلات الطلبة الجامعيين للفعل الإرهابي في ضوء مفاهيم القانون الجنائي ومضامين التشريعات الوطنية المرتبطة بالإرهاب. يتكون الاستبيان من 20 سؤالاً، تم توزيعها على مواقف وسيناريوهات جنائية واقعية أو افتراضية، يتفاوت مضمونها بين الجرائم ذات الطابع السياسي أو العقائدي (مثل: الإشادة بداعش، محاولة الالتحاق بتنظيم الدولة، عرض محتوى يمجّد جريمة إرهابية)، وبين أفعال جنائية تقليدية (القتل العمد، السرقة، تزوير الشيكات)، وأخرى إشكالية على مستوى التكييف القانوني (إهانة العلم الوطني، التحريض على الامتناع عن التصويت، مساعدة شخص على الالتحاق بسوريا).

وقد طلب من المبحوثين تحديد ما إذا كانوا يعتبرون كل فعل من الأفعال المطروحة يشكل جريمة إرهابية وفق ما يفهمونه من التعريف القانوني أو تصوراتهم الاجتماعية الخاصة. ومن خلال إجابات «نعم» أو «لا»، تم قياس مدى مطابقة التمثيلات الذهنية للطلبة للتكيفات القانونية المعتمدة في التشريع المغربي، خاصة القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب.

يتميز هذا النموذج من الاستبيان بالبساطة والوضوح، ما يجعله مناسباً لمختلف التخصصات، ويمكن من تحليل المقاربات التفسيرية لدى الطلبة: هل تركز على معرفة قانونية؟ أم على أحكام قيمية أو ثقافية؟ وقد مكن هذا البناء من تمييز الفروقات في الإدراك القانوني بحسب التخصص، وسلك الدراسة، والنوع الاجتماعي، وغيرها من المتغيرات.

بفضل تنوع المواقف المطروحة، شكل الاستبيان أداة دقيقة في اختبار الفرضيات الثلاث المركزية للدراسة المتعلقة بتأثير التخصص الأكاديمي، التنشئة الجامعية، والتمثيلات الاجتماعية، في تشكيل الوعي القانوني بالإرهاب.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي ذي توجهين: كمي ونوعي، بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع الذي يجمع بين الأبعاد القانونية والاجتماعية. تمثيلات الإرهاب، باعتبارها مفاهيم معقدة ومتداخلة، تقتضي توظيف أدوات منهجية مرنة تمكن من رصد بدقة داخل المحيط الجامعي. ولهذا، ارتكزت الدراسة على مقارنة ميدانية تعتمد الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعطيات، وهو استبيان مغلق صمم

بغاية لقياس مدى إدراك الطلبة للطابع الإرهابي في مجموعة من الأفعال الواقعية أو المفترضة.

وقد تم توزيع الاستبيان على عينة طبقية عشوائية تضم 1092 طالبا وطالبة تم اختيارهم من مجتمع أصلي يبلغ 17309 طالبا، مع مراعاة التوزيع الفعلي للطلبة حسب التخصص وسلك الدراسة. هذا الاختيار مكن من تمثيل مختلف الفئات الأكاديمية بدقة، مع الحفاظ على التوازن الإحصائي، حيث بلغت نسبة العينة حوالي 6.3% من المجتمع الأصلي، وهامش الخطأ التقديري حوالي $\pm 2.8\%$ عند مستوى ثقة يبلغ 95%.

أما على المستوى التحليلي، فقد تم تفسير المعطيات بالاعتماد على مؤشرات كمية مثل النسب المئوية ومعدلات التكرار، التي مكنت من رصد الفروقات بين التخصصات الأكاديمية في تصنيف الأفعال كجرائم إرهابية أو غير ذلك. في المقابل، وفر التحليل النوعي أساسا نظريا لفهم الاختلافات المرصودة، من خلال الرجوع إلى ثلاث مقاربات رئيسية: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية، التي تفسر العلاقة بين التكوين الأكاديمي والإدراك القانوني؛ ونظرية التنشئة الجامعية، التي تبرز دور الحقل التعليمي في إعادة إنتاج نماذج التفكير؛ ثم نظرية التمثيلات الاجتماعية، التي تمكن من فهم كيف يعيد الطلبة بناء مفاهيم قانونية انطلاقا من مخيالهم الجماعي وتجربتهم اليومية.

وعليه، فإن الدمج بين القراءة الإحصائية والمقاربة النظرية وفر للدراسة أرضية صلبة لتحليل مدى وعي الطلبة بمفهوم الإرهاب، وإبراز أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل تصوراتهم القانونية داخل الفضاء الجامعي المغربي.

الإطار النظري للدراسة : محددات البناء القانوني لتمثيلات الظاهرة الإرهابية داخل الكلية

يشكل الإطار النظري لهذه الدراسة محاولة لفهم كيفية تشكل التمثيلات القانونية للظاهرة الإرهابية داخل الوسط الجامعي، انطلاقا من تفاعل مجموعة من المحددات المرتبطة بالبناء الأكاديمي، والسياق الاجتماعي، وبنية الخطاب القانوني الرسمي. ففي بيئة معرفية مثل الكلية متعددة التخصصات، حيث تتقاطع تخصصات القانون، الآداب، والعلوم الدقيقة، تتباين طرق إدراك الطلبة لمفهوم الإرهاب تبعا لاختلاف التكوين، والمنظور، والمرجعية المفاهيمية.

ترتكز الدراسة على ثلاث مقاربات نظرية لفهم هذا البناء المعرفي.

أولاً: مقارنة نظرية: السوسيولوجية للمعرفة القانونية

تنطلق هذه المقاربة من الاعتقاد أن القانون ليس فقط منظومة من القواعد المعيارية الصادرة عن سلطة تشريعية أو قضائية، بل معرفة اجتماعية محكومة بسياقات الإنتاج والتلقي والاستعمال. وتفترض هذه المقاربة أن تصورات الطلبة للمفاهيم القانونية، خاصة تلك ذات الطابع الإشكالي والمحتقن مثل «الإرهاب» و«الجريمة» أو «العقوبة»، ليست واحدة ولا حيادية، بل تتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والمعرفية التي تتبع من نوع التخصص الأكاديمي وأساليب التربية الجامعية واللغة المستخدمة في التدريس والخبرات اليومية والإطارات الإدراكية التي تنقلها كل شعبة معرفية.

في هذا الإطار النظري، تعتبر أعمال عالم الاجتماع الفرنسي جان كاربونييه (Jean Carbonier) مرجعاً أساسياً لفهم هذا المفهوم. يشير كاربونييه إلى مفهوم جوهرى يعرف بـ «القانون المنتشر»، الذي يمثل المعرفة القانونية غير الرسمية التي تنتقل داخل المجتمع دون الحاجة إلى المرور عبر المؤسسات القضائية أو الأكاديمية. وفقاً له، لا يقتصر وجود القانون على النصوص أو المحاكم، بل يتجلى يومياً في العادات واللغة والتجارب الاجتماعية، ويخزن في الأفراد بشكل حدسي وغير منظم. إنها معرفة «مبعثرة»، لكنها فعالة، تؤثر في سلوك الأفراد ومواقفهم حتى دون وعيهم بها (Jean Carbonier, 1972, pp. 23-28).

يحدث هذا المفهوم قطيعة مع التصور القانوني الكلاسيكي الذي يركز فقط على النصوص والقرارات، ويدعونا إلى التفكير في الوظيفة الاجتماعية للمعرفة القانونية: كيف يفهم الناس القانون؟ كيف يميزون بين الجريمة والعنف المشروع؟ وما الذي يجعل بعضهم يعتبر سلوكاً ما «إرهاباً»، في حين يراه آخرون «مقاومة» أو «احتجاجاً» مشروعاً؟

انطلاقاً من هذا الطرح، تتجلى أهمية دراسة التنشئة القانونية داخل المسارات الجامعية المختلفة. فالطلبة الذين يمرون عبر مسارات تعليمية قانونية على غرار تكوينات كليات الحقوق وعلم السياسية يفترض أن يتعرضوا لمفاهيم قانونية دقيقة تكسبهم ألفة تقنية مع القانون، وتجعلهم قادرين على التمييز بين المفاهيم المتقاربة كالجريمة والمخالفة والعقوبة والمسؤولية والإرهاب والعنف. وبالتالي، يتوقع أن تكون إجاباتهم في الاستبيانات الموجهة أكثر اتساقاً مع التعاريف القانونية الرسمية.

في المقابل، نرى طلبة من تخصصات أخرى غير القانون، أو الذين حصلوا على تعليم عام أو ذي طبيعة أدبية أو اجتماعية، يميلون إلى إنتاج تصورات قانونية غير رسمية مستمدة من التمثيلات اليومية، أو الخطابات الإعلامية أو المرجعيات الأخلاقية

والسياسية. وهنا تؤدي الأطر الإدراكية دورا رئيسيا في تشكيل المعنى الذي يضاف للمفاهيم القانونية.

إذن تنطلق الفكرة الأساسية لهذا البحث من كون إن الإدراك القانوني، بما في ذلك تصور مفهوم «الإرهاب»، لا يتكون في عزلة بل يشكل من خلال تفاعل معقد بين الرصيد المعرفي الأكاديمي ورأس المال الثقافي والاجتماعي للطالب، في ما يشبه ما وصفه بيير بورديو (Pierre Bourdieu) «المجال الأكاديمي» كفضاء للتفاضل وإعادة إنتاج التسلسل المعرفي..

هكذا، يصير النظام القانوني، بناء على المقاربة السوسيولوجية، حقلا للتفسير والنزاع الرمزي، بدلا من اعتباره مجرد نص. وتغدو دراسة تصورات الطلاب حول مفاهيم قانونية معقدة مثل الإرهاب، مدخلا لفهم كيفية إنتاج السلطة المعرفية داخل الجامعة، وكيف تتوزع بشكل غير متكافئ بين التخصصات والفئات والمؤسسات.

ثانيا : نظرية التنشئة الاجتماعية

تعد نظرية التنشئة الاجتماعية من النظريات الأساسية في العلوم الاجتماعية التي تهدف إلى استيعاب كيفية تشكيل الإدراك والمعرفة لدى الأشخاص عبر دروبهم التعليمية، وبالأخص في المرحلة الجامعية. تفترض هذه النظرية أن كل تخصص أكاديمي لا ينقل فقط معلومات ومعارف، بل يصوغ «هابيتوسا معرفيا» خاصا به، يشمل مهارات تحليلية، وأطرا فكرية، وأولويات خطابية تميزه عن الاختصاصات الأخرى. لذا، فإن تصورات الطلاب حول المفاهيم القانونية، ومنها مفهوم «الإرهاب»، لا تكون موحدة أو محايدة، بل تتأثر بطبيعة التنشئة الاجتماعية والاختصاص العلمي.

يري بورديو (Bourdieu) أن الجامعة ليست مجرد مؤسسة تعليمية لتبادل المعرفة التقنية بل هي ساحة اجتماعية تتميز بصراعات حول المصادقية المعرفية وتوزيع رأس المال الثقافي. في هذه الساحة، ينتج الطالب «هابيتوسا أكاديميا» يوجه طريقة تفكيره وتحليله للواقع الاجتماعي، بما في ذلك استيعابه للقانون. ويوضح أن التخصصات الأكاديمية المختلفة تولد أطرا معرفية متميزة تؤثر في تصورات الطلبة. فمثلا، يتباين خطاب طلبة الحقوق والعلوم السياسية في تركيزه على الإطار القانوني الرسمي عن الخطاب النقدي أو الفلسفي لطلبة الأدب والفلسفة (Pierre Bourdieu, 1989, p. 113-145).

في حين يركز برنار لاهير (Bernard Lahire) على أن الفرد يحصل على «تنشآت متعددة» وتشمل الجامعة، التي تؤدي دورا أساسيا في تكوين أطر التحليل والمعرفة الخاصة به. لكنه يؤكد أن هذه الأطر تتباين وفق التخصص، بحيث تنقل التخصصات العلمية مناهج واقعية موضوعية، في حين تعرض التخصصات الأدبية والفلسفية مقاربات نقدية أو أخلاقية (Bernard Lahire, 1998, p. 120-145).

ثالثاً: نظرية التمثلات الاجتماعية

تتتمي هذه الدراسة إلى المنهج السوسيولوجي للمعرفة القانونية، التي تفترض أن تصور الأشخاص للمفاهيم القانونية، تحديداً المفاهيم الجدلية مثل «الإرهاب»، لا يصاغ فقط ضمن الحقول القانونية الرسمية، بل يتشكل عبر مسارات التنشئة الجامعية والخلفيات الثقافية والاجتماعية للطلاب. في هذا الإطار، تقدم نظرية التمثلات الاجتماعية التي وضعها سيرج موسكوفيتشي (Moscovici Serge)

إطاراً تحليلياً مهماً. حيث يعرف موسكوفيتشي (Moscovici) التمثلات بأنها «أشكال من المعرفة الاجتماعية المشتركة التي تمكن الأفراد من فهم واقعهم والتفاعل معه» (Serge Moscovici 1961, p. 38).

وتؤدي التمثلات وظيفتين رئيسيتين:

الترسيخ أي ادخال المفاهيم الجديدة ضمن معارف سابقة، والتجسيد أي تحويل المجرد إلى صورة ملموسة (Ibid., p. 40-41).

عندما نصل هذا الإطار التحليلي بالمسار الجامعي، يتضح أن التشكيل الأكاديمي لا ينقل فقط معارف فنية، بل يرسخ تصورات وطرائق تفكير تتباين حسب التخصص. مثلما أظهر بيير بورديو (Bourdieu Pierre)، فإن المجال الأكاديمي هو فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الرمزية والمعرفية، يعاد فيه توزيع رأس المال الثقافي. من هذا المنطلق فإن الطالب في قسم القانون على سبيل المثال يكون تصورات قانونية منضبطة لمفهوم الإرهاب، فيما قد يكون طالب في الآداب تصورات ذات طابع نقدي أو أخلاقي، في حين يميل طالب في العلوم إلى فهم يستند إلى الوقائع، دون المرور دائماً بالقنوات القانونية (Pierre Bourdieu, 1979, p. 56).

وانطلاقاً من أعمال سيرج موسكوفيتشي (Serge Moscovici) طور باحثون آخرون هاته النظرية ونخص بالذكر دونيز جودلي (Denise Godley) بإدخال العاطفة والعلاقات السلطوية والاختلافات الاجتماعية في إنتاج التمثلات (Denis Godley, 1989). كما أكد باحثون حديثاً على هذه المقاييس في أبحاثهم عن التصورات في الأوساط التعليمية. في الكتاب الجماعي، بين المؤلفون كيف يساهم التعليم الجامعي في تكوين تصورات مختلفة حسب الاختصاص، حتى عن مفاهيم مثل «الإنصاف» و«المواطنة» (Le Monade et al., 2016, p. 121-148).

تحليل نتائج الدراسة

أولاً: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية: التخصص الأكاديمي كعامل محدد للفهم القانوني للإرهاب

تكشف نتائج الدراسة بشكل واضح أن التخصص الجامعي يلعب دوراً مركزياً في تشكيل الفهم القانوني لدى الطلبة حول قضايا الإرهاب. فقد أظهرت النتائج أن طلبة القانون الخاص والعام يشكلون النسبة الأكبر في تصنيف الأفعال على أنها جرائم إرهابية، خاصة فيما يتعلق بجرائم مثل «القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد» أو «الإشادة بأفعال داعش»، بنسبة تصل إلى 64.8% في صفوف طلبة القانون الخاص و62.2% لدى طلبة القانون العام. هذا التفاعل العالي يدل على قدرة هؤلاء الطلبة على تمييز البعد القانوني في الأفعال الإرهابية، نتيجة لتكوينهم الأكاديمي الذي يعزز لديهم أدوات التحليل القانوني والتصنيف الجنائي.

في المقابل، تظهر النسب الخاصة بطلبة تخصص العلوم الدقيقة كالفيزياء والكيمياء والرياضيات أرقاماً متدنية جداً لا تتجاوز في معظمها 3% إلى 5%. هذا الفرق الكبير يعكس هشاشة التكوين القانوني داخل هذه التخصصات، حيث ينصب تركيز المناهج على الجوانب التقنية والمعرفية الصلبة، دون التطرق إلى القضايا القانونية أو السوسيولوجية ذات الصلة بالأمن والمجتمع.

وفقاً لنظرية التنشئة الجامعية، فإن البيئة التعليمية لا تكتفي بتلقي المعارف، بل تشكل شخصية الطالب ومواقفه وتصوره للعالم. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في نتائج الدراسة، حيث يظهر أن طلبة كليات القانون والسياسة أكثر قدرة على إدراك الفروق الدقيقة بين الجرائم العادية والجرائم الإرهابية. ويعزى ذلك إلى المناهج القانونية التي تدرس لهم والتي تركز على مفاهيم مثل الجريمة، المسؤولية، والدليل، مما يتيح لهم القدرة على التفكير القانوني المنطقي.

الدليل الإحصائي هنا يدعم هذا الطرح، حيث أن 44.2% من الطلبة المتفاعلين مع الجرائم الإرهابية ينتمون لتخصصات القانون، رغم أن نسبتهم في العينة الكلية لا تعكس هذه الهيمنة العددية. هذا يعني أن تخصصهم لا يؤثر فقط على وعيهم القانوني بل يضخم من حضورهم في القضايا ذات الطابع الإرهابي.

في المقابل، فإن التنشئة الجامعية في كليات العلوم الدقيقة، رغم دقتها التقنية، لا تحفز الطلاب على التفكير في الأبعاد القانونية أو السياسية لأفعال مثل العنف أو التحريض أو الإشادة بالإرهاب. وهذا ما يفسر عدم تصنيفهم للعديد من الأفعال كجرائم إرهابية، مما يدل على نقص في الفهم القانوني لهذه الأفعال.

من هذا المنطلق، يتأكد مجدداً صدق الفرضية الأولى: فالتنشئة الجامعية القانونية تنتج تمثلات قانونية أقوى لموضوع الإرهاب مقارنة بالكلية التي لا تعنى بتدريس القانون أو السياسة.

بناءً على التحليل المفصل أعلاه، يمكن تصميم الجدول التالي لعرض المتغيرات الأساسية التي تمت معالجتها في الدراسة، مع تصنيفها وفق التخصص الجامعي ونسبة الاستجابة القانونية لتصنيف الأفعال كجرائم إرهابية. الجدول يسعى إلى إبراز التفاعل القانوني للطلبة بحسب تخصصهم الجامعي، ويوضح التفاوتات المعرفية والتكوينية بينهم في موضوع الإرهاب.

جدول رقم 3: أثر التخصص الأكاديمي في تصنيف الأفعال كجرائم إرهابية وفق المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية

التخصص الجامعي	عدد الطلبة الكلي	صنفوا "القتل العمد مع سبق الإصرار" كجريمة إرهابية	النسبة المئوية (%)	صنفوا "الإشادة بجرائم داعش" كجريمة إرهابية	النسبة المئوية (%)	ملاحظات تحليلية وفق المقاربة السوسيولوجية
القانون الخاص	338	219	64.8%	305	90,2%	تكوين قانوني مباشر؛ تمثلات قانونية دقيقة؛ قدرة عالية على التكيف الجنائي ناتجة عن التكوين المهني المتخصص.
القانون العام	143	89	62.2%	126	88,1%	تكوين مؤسساتي-سياسي؛ تمثلات قانونية واضحة؛ قدرة على التمييز بين الجريمة العادية والإرهاب بناءً على منطق قانوني.
الفيزياء	39	27	69.2%	33	84,6%	التفاعل مرتفع لكن بدون خلفية قانونية؛ النتيجة لا تعكس بالضرورة إدراكاً قانونياً، بل تمثلاً عاماً أو شخصياً.
الكيمياء	7	7	100%	6	85,7%	رغم النسبة العالية، إلا أن غياب التكوين القانوني يجعل التصنيف غير مستند إلى تحليل جنائي، بل ربما إلى موقف شخصي أو ثقافي.
الرياضيات	18	12	66.6%	16	88,8%	تخصص تجريدي صرف؛ التفاعل لا يبنّي على فهم قانوني بل على أحكام عامة عن العنف أو الجريمة.

تظهر الفجوة بين طلبية القانون وباقي التخصصات أثر التكوين القانوني الرسمي في إنتاج إدراك مطابق للتعريفات القانونية، حيث يمتلك طلبية القانون أدوات تحليل تستند إلى مفاهيم دقيقة مثل التكييف الجنائي والركن المعنوي. وعلى الرغم من أن بعض التخصصات العلمية سجلت نسبة مرتفعة في تصنيف بعض الأفعال كجرائم إرهابية، إلا أن هذا لا يعبر بالضرورة عن فهم قانوني صريح، بل يعكس في الغالب تمثيلات أخلاقية أو ثقافية غير مؤطرة قانونياً. ويدعم هذا التفاوت ما تشير إليه المقاربة السوسيولوجية للمعرفة، بأن الحقول المعرفية تنتج تصورات خاصة للعالم وفقاً لأدواتها الداخلية ومنطقها الذاتي (Bourdieu, 1987, p. 814).

ثانياً: نظرية التمثيلات الاجتماعية

من منظور نظرية التمثيلات الاجتماعية، لا يتشكل الفهم القانوني للإرهاب فقط عبر المناهج الرسمية، بل أيضاً من خلال تمثيلات جماعية يكونها الطلبة حول الظواهر الاجتماعية. غير أن هذه التمثيلات تكون أكثر دقة في التخصصات التي توفر أدوات تحليل قانوني أو سياسي. تبين النتائج مثلاً أن جرائم من قبيل «إهانة علم المملكة ورموزها» أو «الإشادة بداعش» تم تصنيفها كأفعال إرهابية بنسبة أعلى بكثير بين طلبية القانون مقارنة بغيرهم، إذ بلغت النسبة 31.8% لدى طلبية القانون الخاص و29.2% لدى القانون العام. هذا يظهر كيف أن التمثيلات الاجتماعية لهؤلاء الطلبة حول الإرهاب مشبعة بالمفاهيم القانونية والسياسية المرتبطة بالدولة والنظام العام.

أما طلبية الآداب و العلوم الانسانية، فقد احتلوا موقعا متوسطا بين الفريقين، إذ تراوحت نسب تفاعلهم بين 10% و15% حسب الجريمة المدروسة، ما يدل على امتلاكهم لقدر من الوعي الاجتماعي والثقافي حول موضوع الإرهاب، لكنه يفتقر إلى الدقة القانونية التي يتوفر عليها طلبية كليات الحقوق. هذا التفاوت بين التخصصات يعزز من صدق الفرضية الأولى ويؤكد أن التكوين الأكاديمي القانوني يوفر أدوات أكثر صلابة لفهم طبيعة الجريمة الإرهابية.

على العكس من ذلك، تظهر التخصصات العلمية تمثيلات تغلب الطابع الأخلاقي أو المجرد على القضايا الإرهابية، دون الربط الدقيق بينها وبين النصوص القانونية أو السياق السياسي، وهو ما ينعكس في تدني نسب تصنيف الجرائم كأفعال إرهابية لديهم.

إذن، من خلال رصد التمثيلات الاجتماعية المختلفة لمفهوم الإرهاب، يتأكد مرة ثالثة أن طلبية الحقوق وعلم السياسية يمتلكون تمثيلات قانونية واجتماعية أكثر دقة وشمولا، ما يؤكد مصداقية الفرضية الأولى..

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل متداخلة، من أبرزها:

- التكوين الأكاديمي المتخصص.
- تأثير التثنية الجامعية في تشكيل نماذج التفكير.
- التمثلات الاجتماعية الناتجة عن البيئة المعرفية والسياسية المحيطة بهم.

جدول رقم 4: الفهم القانوني للإرهاب من منظور التمثلات الاجتماعية حسب التخصص الجامعي

مستوى الدقة القانونية في التمثلات	التمثل الاجتماعي السائد لمفهوم الإرهاب	نسبة تصنيف "إهانة العلم والرموز الوطنية" كإرهاب	نسبة تصنيف "الإشادة بداعش" كإرهاب	التخصص الجامعي
مرتفع جدا	تمثل قانوني وسياسي مرتبط بمفاهيم الدولة والنظام العام	31.8%	90.2%	القانون الخاص
مرتفع	تمثل قانوني مؤسسي نابع من فهم إداري وسياسي للجريمة	29.2%	88.1%	القانون العام
متوسط	تمثل ثقافي/اجتماعي غير مؤطر قانونيا، ينبع من وعي عام بالقيم والانتماء الوطني	بين 10% و 15%	بين 10% و 15%	الآداب والعلوم الإنسانية
ضعيف	تمثل أخلاقي أو تجريدي؛ لا يستند إلى مفاهيم قانونية أو سياسية	دون تحديد رقمي دقيق	دون تحديد رقمي دقيق	التخصصات العلمية الدقيقة

عكس الجدول التحليلي للفهم القانوني للإرهاب من منظور التمثلات الاجتماعية حسب التخصص الجامعي مدى تأثير الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه الطالب على الطريقة التي يدرك بها مفهوم الإرهاب. تبين النسب الواردة أن طلبة تخصص القانون الخاص والعام هم الأكثر مطابقة في تمثلاتهم للتصور القانوني الرسمي، حيث بلغت نسبة تصنيف «الإشادة بداعش» كجريمة إرهابية 90.2% لدى طلبة القانون الخاص و88.1% لدى طلبة القانون العام، في حين صنفت جريمة «إهانة العلم الوطني» بنسبة 31.8% و29.2% على التوالي، ما يشير إلى أن تمثلاتهم للإرهاب مشبعة بالمفاهيم

القانونية والسياسية المتعلقة بالسيادة والنظام العام. بالمقابل، يظهر أن طلبة الآداب والعلوم الإنسانية يتمثلون الإرهاب على نحو ثقافي واجتماعي أكثر منه قانوني، إذ تراوحت نسب تصنيف الأفعال الإرهابية لديهم بين 10% و15%، مما يدل على وعي جزئي لكنه غير مؤطر بمفاهيم قانونية. أما طلبة العلوم الدقيقة، فتغلب على تمثيلاتهم المقاربات الأخلاقية أو المجردة، دون ربط واضح مع السياق القانوني أو السياسي، وهو ما يفسر تدني مستويات مطابقة إجاباتهم للتعريفات القانونية. تؤكد هذه الفروقات أن التمثيلات الاجتماعية ليست عشوائية، بل تنتج داخل بيئة معرفية تسهم في تشكيلها، وأن الفهم القانوني الأكثر دقة ينتج عن تمازج التكوين الأكاديمي المتخصص، والتثنية الجامعية، والتأثير الرمزي للمجال المعرفي الذي ينتمي إليه الطالب.

ثالثاً: أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل الوعي القانوني بالإرهاب: بين المعرفة القانونية والمعرفة العامة

تشير نتائج الدراسة إلى أن الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب يختلف بشكل جوهري تبعاً للتخصص الأكاديمي، حيث يظهر طلبة كليات الحقوق والعلوم السياسية مستوى وعي قانوني أعلى عند تصنيفهم لعدد من الجرائم على أنها تدخل ضمن الأفعال الإرهابية. ويظهر ذلك بوضوح في نسب تفاعلهم المرتفعة مع جرائم مثل الإشادة بالتطبيقات الإرهابية أو التحريض على العنف، إذ تجاوزت نسبة التصنيف كفعل إرهابي 64.8% لدى طلبة القانون الخاص و62.2% لدى طلبة القانون العام. إن هذه الأرقام لا تعبر فقط عن معرفة تقنية بالمفاهيم القانونية، بل تعكس أيضاً فهماً مركباً للجريمة في سياقها التشريعي والسياسي.

ويعزز هذا الاتجاه ما ذهب إليه الفقيه الفرنسي جان برنار ماري (Jean-Bernard Marie) في دراسته حول العلاقة بين التكوين الأكاديمي والمعالجة القانونية للإرهاب، حيث أشار إلى أن «الفهم القانوني للإرهاب يتطلب إدراكاً مركباً لثلاث مستويات: النصوص القانونية، السياقات السياسية، والتطبيق القضائي» (Marie, 2008, p. 146). وبالتالي، فإن الطلبة المنتمين لتخصصات القانون وعلم السياسة يميلون إلى تفعيل هذا الإدراك المركب بفضل الخلفية التعليمية التي يتلقونها.

أما طلبة كليات العلوم الدقيقة والآداب، فقد أظهرت النتائج أن قدرتهم على التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة الإرهابية تبقى محدودة، بحيث لم تتجاوز نسبة التفاعل مع الفعل الإرهابي في بعض الحالات 5%. ويرجع الباحث الألماني أولريخ بيك (Ulrich Beck) ذلك إلى ما يسميه «أمية قانونية سوسيولوجية» سائدة في التخصصات التقنية التي تركز على المعرفة الصلبة، لكنها تغفل التكوين النقدي المرتبط بالظواهر الاجتماعية (Beck, 1992, p. 38).

جدول رقم 5 : أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل الوعي القانوني بالإرهاب

التخصص الأكاديمي	نسبة تصنيف الأفعال كإرهاب	مستوى الوعي القانوني	التحليل النوعي للوعي	الإسناد النظري
القانون الخاص	64.8%	مرتفع	إدراك قانوني مركب بفضل التكوين التشريعي؛ قدرة على التمييز بين الجريمة العادية والإرهابية.	Jean-Bernard Marie (2008, p. 146): فهم الإرهاب يتطلب ربط النصوص والسياقات والتطبيق القضائي.
القانون العام	62.2%	مرتفع	وعي مؤسسي بالقانون؛ إدراك سياقي للجريمة ضمن النظام العام؛ تكوين متماسك.	نفس المرجع أعلاه
الآداب والعلوم الإنسانية	أقل من 15%	ضعيف	تمثيلات عامة وأخلاقية؛ غياب التكوين القانوني؛ صعوبة في التمييز بين الجريمة الجنائية والإرهاب.	Ulrich Beck (1992, p. 38): أمية قانونية في سوسيولوجية في التكوينات الثقافية.
العلوم الدقيقة	أقل من 5%	ضعيف جدا	فهم تقني بحت؛ غياب البعد القانوني والسياسي؛ تمثيلات أخلاقية أو مجردة للمفهوم.	: (Beck 1992, p. 38) المعرفة التقنية تغفل التحليل الاجتماعي والقانوني للظواهر.

بوضح الجدول أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل الوعي القانوني بمفهوم الإرهاب، حيث أظهرت تخصصات القانون الخاص والعام نسبة مرتفعة في تصنيف الأفعال الإرهابية، ما يدل على تمثيلات قانونية دقيقة ناتجة عن تكوين أكاديمي متخصص. في المقابل، سجل طلبة الآداب والعلوم الدقيقة نسبة منخفضة، تعكس تمثيلات عامة أو أخلاقية تفتقر إلى الدقة التشريعية. ويؤكد هذا التفاوت ما ذهب إليه (Jean-Bernard Marie) و (Ulrich Beck)، بأن الفهم القانوني العميق للإرهاب يتطلب تكويناً يجمع بين المعرفة بالنصوص والسياق القضائي والسياسي، وهو ما يغيب في التخصصات غير القانونية.

الجامعة كمنظومة تنشئة قانونية: تحليل عبر نظرية بيير بورديو

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير الفروق بين التخصصات في تمثيل الإرهاب عبر المفهوم البوردويوي Bourdieuien لـ«رأس المال الثقافي» حيث يراكم الطلبة

في كليات القانون والسياسة رأس مال معرفي وقانوني يؤهلهم لقراءة الظاهرة الإرهابية بمنطق قانوني دقيق. فقد أشار بيير بورديو (Pierre Bourdieu) لا تتقل المعرفة فقط، بل تعيد إنتاج البنى المعرفية والنماذج الإدراكية للواقع الاجتماعي» (Bourdieu, 1980, p. 64).

نتائج هذه الدراسة تثبت ذلك بجلاء: طلبة التكوين القانوني يظهرون قدرة على إدراك الأبعاد القانونية والدستورية للأفعال الإرهابية، في حين أن باقي التخصصات تظهر تمثيلات مشوشة أو غير دقيقة. فمثلا، في حالة الإشادة بتنظيم إرهابي، اعتبر أكثر من 60% من طلبة الحقوق أن الفعل يدخل في نطاق الإرهاب، بينما اعتبره 85% من طلبة العلوم غير إرهابي. وهذا يؤكد فرضية بورديو حول أثر الحقل الأكاديمي في إعادة إنتاج التمثيلات، حيث يتم تشكيل إدراك الظواهر الاجتماعية داخل «هابيتوس معرفي» (habitus) خاص بكل حقل تعليمي.

وقد دعمت باتريسيا هيل كولينز (Patricia Hill Collins) هذا التوجه عندما أكدت أن المعرفة القانونية تنتج داخل شبكات تعليمية وسلطوية تحدد ما يعتبر «صحيحا» قانونيا، ومن يستطيع امتلاك هذه المعرفة (Collins, 2000, p. 223). وفي هذا السياق، يتفوق طلبة القانون في تملك هذه المعرفة بسبب قربهم من منابع إنتاجها

جدول رقم 6: مقارنات تمثيلات الإرهاب حسب التخصص وفق التحليل السوسيولوجي

التخصص الأكاديمي	نسبة اعتبار "الإشادة بتنظيم إرهابي" كجريمة إرهابية	رأس المال المعرفي/ القانوني المتوفر	تمثيلات قانونية دقيقة تستند إلى فهم دستوري وتشريعي متين	التحليل السوسيولوجي (وفق Bourdieu و Collins)
القانون	أكثر من 60%	مرتفع جدا	تمثيلات أخلاقية/ غير دقيقة؛ غياب ربط بالسياق القانوني	الطلبة ينتجون تمثيلات داخل «حقل قانوني» يعيد تشكيل إدراكهم وفق منطق السلطة المعرفية والمؤسسية (Bourdieu, 1980, p. 64)
العلوم (الدقيقة)	85% اعتبروا الإشادة غير إرهابية	ضعيف	تمثيلات ثقافية أو رمزية؛ تفاعل غير مضبوط بالقانون الرسمي	غياب «الهابيتوس القانوني» يفضي إلى فهم مشوش؛ غلبة رأس المال التقني على المعرفي القانوني (Collins, 2000, p. 223)
الآداب والعلوم الإنسانية	غير محدد بدقة (ضمنيا بين القانون والعلوم)	متوسط	تمثيلات قانونية دقيقة تستند إلى فهم دستوري وتشريعي متين	التمثيلات غير منتظمة، لأن التكوين لا ينتج رأس مال قانوني منضبط، بل يستند إلى قيم ثقافية عامة.

تظهر بيانات الجدول التحليلي كيف تعيد الجامعة، وفق تصور بيير بورديو، إنتاج أنماط إدراك مختلفة لمفهوم الإرهاب بحسب التخصص الأكاديمي، عبر ما يسميه بـ«الهابيتوس الأكاديمي» و«رأس المال الثقافي». فطلبة كليات القانون، الذين يمتلكون رأس مال معرفي قانوني مرتفع، اعتبر أكثر من 60% منهم أن الإشادة بتنظيم إرهابي تدخل ضمن الأفعال الإرهابية، ما يعكس تمثلات قانونية دقيقة تستند إلى نصوص تشريعية وسياقات مؤسسية واضحة. في المقابل، يلاحظ أن 85% من طلبة العلوم الدقيقة لم يصنفوا الفعل نفسه كجريمة إرهابية، ما يدل على تمثلات يغلب عليها الطابع الأخلاقي أو التجريدي، في ظل غياب تكوين قانوني يؤطر الفهم. وتأتي طلبات الآداب والعلوم الإنسانية في موقع وسط، حيث تظهر تمثلات ثقافية أو رمزية غير منضبطة بالضرورة بالمعايير القانونية الرسمية. هذا التفاوت يبرز كيف أن التكوين الأكاديمي ليس مجرد قناة لنقل المعرفة، بل هو، كما أشار بورديو (Bourdieu)، آلية لإعادة إنتاج الحقول المعرفية وتمثلاتها الخاصة للعالم (Bourdieu, 1980, p. 64). كما تدعم باتريسيا هيل كولنز هذا الطرح، حين تؤكد أن من يمتلك السلطة المعرفية داخل النظام التعليمي، يمتلك كذلك سلطة تحديد ما هو «قانوني» وصحيح معرفيا (Collins, 2000, p. 223). بناء عليه، فإن اختلاف التمثلات بين التخصصات ليس عشوائيا، بل ناتج عن آليات اجتماعية عميقة تشكل إدراك الطلبة للظواهر وفق منطق الحقل الذي ينتمون إليه.

التمثلات الاجتماعية لمفهوم الإرهاب: إدراك قانوني موجه بالثقافة الأكاديمية

لا يتحدد الفهم القانوني للإرهاب فقط من خلال ما يدرس في القاعات، بل أيضا عبر التمثلات الاجتماعية التي تتكون نتيجة التفاعل بين التكوين المعرفي والخطابات السائدة في المجتمع. وقد بينت النتائج أن طلبة الحقوق يتفاعلون مع الأفعال الإرهابية كجرائم تمس أمن الدولة ومبادئ السيادة، في حين يتعامل معها طلبة الآداب أو العلوم كتجليات عنف فردي أو حالات من التمرد الأخلاقي.

وتقارب هذه الظاهرة نظرية موسكوفيتشي (Moscovici) حول التمثلات الاجتماعية، حيث يذهب إلى أن «التمثل هو آلية إدراكية يتوسط من خلالها الفرد بين خطابات المجتمع وخبراته اليومية» (Moscovici, 1988, p. 218). إذن، الطلبة القانونيون يمثلون الإرهاب كجريمة موجهة ضد الدولة والمجتمع، انطلاقا من تمثيلهم المؤسسي للنظام العام، بخلاف طلبة التخصصات الأخرى الذين يفقدون لهذا البعد التحليلي.

وتؤكد دراسة حديثة لجون هاغلند (John Hagelund) على أن التكوين القانوني يعزز قدرة الطلبة على تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية من خلال عدسة

النصوص القانونية، مما يؤدي إلى تصنيف أكثر دقة وصرامة للجرائم الإرهابية (Hagelund, 2016, p. 111). وبهذا المعنى، فإن التخصص الأكاديمي لا ينتج فقط معرفة، بل ينتج «حسا قانونيا» يؤطر الفهم..

تحليل النتائج في سياق فرضيات الدراسة وفق المقاربات النظرية

الفرضية الأولى: يتمتع طلاب كليات الحقوق والعلوم السياسية بفهم قانوني أكبر لمفهوم الإرهاب مقارنة بطلاب كليات الآداب أو العلوم الدقيقة.

استنادا إلى نتائج الدراسة والبيانات الإحصائية التي تم تحليلها سابقا، يمكننا الآن التوجه نحو مرحلة أعمق من التفسير السوسيولوجي، حيث سنقوم بإجراء تحليل معمق يستند إلى ثلاث مقاربات نظرية. سنختبر الفرضية الأولى التي تنص على أن «طلاب تخصص الحقوق والعلوم السياسية يمتلكون فهما قانونيا أكبر لمفهوم الإرهاب مقارنة بطلاب كليات الآداب أو العلوم الدقيقة». وسنقوم بذلك من خلال المحاور الثلاثة التالية:

أولاً: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية: التخصص الأكاديمي كعامل محدد للفهم القانوني للإرهاب

تكشف نتائج الدراسة بشكل واضح أن التخصص الجامعي يلعب دورا مركزيا في تشكيل الفهم القانوني لدى الطلبة حول قضايا الإرهاب. فقد أظهرت النتائج أن طلبة القانون الخاص والعام يشكلون النسبة الأكبر في تصنيف الأفعال على أنها جرائم إرهابية، خاصة فيما يتعلق بجرائم مثل «القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد» أو «الإشادة بأفعال داعش»، بنسبة تصل إلى 64.8% في صفوف طلبة القانون الخاص و62.2% لدى طلبة القانون العام. هذا التفاعل العالي يدل على قدرة هؤلاء الطلبة على تمييز البعد القانوني في الأفعال الإرهابية، نتيجة لتكوينهم الأكاديمي الذي يعزز لديهم أدوات التحليل القانوني والتصنيف الجنائي.

في المقابل، تظهر النسب الخاصة بطلبة كليات العلوم الدقيقة كالفيزياء والكيمياء والرياضيات أرقاما متدنية جدا لا تتجاوز في معظمها 3% إلى 5%. هذا الفرق الكبير يعكس هشاشة التكوين القانوني داخل هذه التخصصات، حيث ينصب تركيز المناهج على الجوانب التقنية والمعرفية الصلبة، دون التطرق إلى القضايا القانونية أو السوسيولوجية ذات الصلة بالأمن والمجتمع.

أما طلبة الآداب، فقد احتلوا موقعا متوسطا بين الفريقين، إذ تراوحت نسب تفاعلهم بين 10% و15% حسب الجريمة المدروسة، ما يدل على امتلاكهم لقدر من

الوعي الاجتماعي والثقافي حول موضوع الإرهاب، لكنه يفتقر إلى الدقة القانونية التي تتوفر عليها طلبة كليات الحقوق. هذا التفاوت بين التخصصات يعزز من صدق الفرضية الأولى ويؤكد أن التكوين الأكاديمي القانوني يوفر أدوات أكثر صلابة لفهم طبيعة الجريمة الإرهابية.

ثانياً: نظرية التنشئة الجامعية: الجامعة كفضاء لإعادة إنتاج المعرفة القانونية

وفقاً لنظرية التنشئة الجامعية، فإن البيئة التعليمية لا تكتفي بتلقي المعارف، بل تشكل شخصية الطالب ومواقفه وتصوره للعالم. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في نتائج الدراسة، حيث يظهر أن طلبة تخصص القانون والسياسة أكثر قدرة على إدراك الفروق الدقيقة بين الجرائم العادية والجرائم الإرهابية. ويعزى ذلك إلى المناهج القانونية التي تدرس لهم والتي تركز على مفاهيم مثل الجريمة، المسؤولية، والدليل، مما يتيح لهم القدرة على التفكير القانوني المنطقي.

الدليل الإحصائي هنا يدعم هذا الطرح، حيث أن 44.2% من الطلبة المتفاعلين مع الجرائم الإرهابية ينتمون لتخصصات القانون، رغم أن نسبتهم في العينة الكلية لا تعكس هذه الهيمنة العددية. هذا يعني أن تخصصهم لا يؤثر فقط على وعيهم القانوني بل يضخم من حضورهم في القضايا ذات الطابع الإرهابي.

في المقابل، فإن التنشئة الجامعية في كليات العلوم الدقيقة، رغم دقتها التقنية، لا تحفز الطلاب على التفكير في الأبعاد القانونية أو السياسية لأفعال مثل العنف أو التحريض أو الإشادة بالإرهاب. وهذا ما يفسر عدم تصنيفهم للعديد من الأفعال كجرائم إرهابية، مما يدل على نقص في الفهم القانوني لهذه الأفعال.

من هذا المنطلق، يتأكد مجدداً صدق الفرضية الأولى: فالتنشئة الجامعية القانونية تنتج تمثيلات قانونية أقوى لموضوع الإرهاب مقارنة بالكليات التي لا تعنى بتدريس القانون أو السياسة.

ثالثاً: التمثيلات الاجتماعية للإرهاب: الفهم القانوني كتركيب اجتماعي معرفي

من منظور نظرية التمثيلات الاجتماعية، لا يتشكل الفهم القانوني للإرهاب فقط عبر المناهج الرسمية، بل أيضاً من خلال تمثيلات جماعية يكونها الطلبة حول

الظواهر الاجتماعية. غير أن هذه التمثيلات تكون أكثر دقة في التخصصات التي توفر أدوات تحليل قانوني أو سياسي. تبين النتائج مثلاً أن جرائم من قبيل «إهانة علم المملكة ورموزها» أو «الإشادة بداعش» تم تصنيفها كأفعال إرهابية بنسبة أعلى بكثير بين طلبة القانون مقارنة بغيرهم، إذ بلغت النسبة 31.8% لدى طلبة القانون الخاص و29.2% لدى القانون العام. هذا يظهر كيف أن التمثيلات الاجتماعية لهؤلاء الطلبة حول الإرهاب مشبعة بالمفاهيم القانونية والسياسية المرتبطة بالدولة والنظام العام.

على العكس من ذلك، تظهر التخصصات العلمية تمثيلات تغلب الطابع الأخلاقي أو المجرد على القضايا الإرهابية، دون الربط الدقيق بينها وبين النصوص القانونية أو السياق السياسي، وهو ما ينعكس في تدني نسب تصنيف الجرائم كأفعال إرهابية لديهم.

إذن، من خلال رصد التمثيلات الاجتماعية المختلفة لمفهوم الإرهاب، يتأكد مرة ثالثة أن طلبة الحقوق والعلوم السياسية يمتلكون تمثيلات قانونية واجتماعية أكثر دقة وشمولاً، ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

رابعاً: خلاصة اختبار الفرضية الأولى

بعد التحليل المعمق للنتائج الإحصائية من خلال المقاربات الثلاثة، يتبين بوضوح أن:

الفرضية الأولى صحيحة: يتمتع طلبة كليات الحقوق والعلوم السياسية بفهم قانوني أكبر وأكثر عمقاً لمفهوم الإرهاب مقارنة بطلاب كليات الآداب أو العلوم الدقيقة.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل متداخلة، من أبرزها:

- التكوين الأكاديمي المتخصص.
- تأثير التنشئة الجامعية في تشكيل نماذج التفكير.
- التمثيلات الاجتماعية الناتجة عن البيئة المعرفية والسياسية المحيطة بهم.

بالاعتماد على التحليل المفصل الذي قدمنا للفرضية الأولى، جدول يلخص البيانات الكمية والنوعية والمقاربات النظرية المفسرة للنتائج.

جدول رقم 7: أثر التخصص الأكاديمي في الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب

التخصص الأكاديمي	نسبة تصنيف الأفعال الإرهابية بدقة (مثال: الإشادة بداعش)	مثال إضافي: تصنيف "إهانة علم المملكة" كإرهاب	تحليل نوعي للفهم القانوني	المقاربة النظرية المفسرة
القانون الخاص	64.8%	31.8%	إدراك قانوني دقيق قائم على التكييف الجنائي وتحليل النصوص القانونية.	المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية (Bourdieu) / التمثلات القانونية المتخصصة
القانون العام	62.2%	29.2%	وعي مؤسساتي منظم مبني على فهم مفاهيم مثل النظام العام والمسؤولية الجنائية.	التنشئة الجامعية القانونية / مصفوفة الإدراك التحليلي المرتبطة بالحقل الأكاديمي القانوني
الآداب	بين 10% و 15%	غير محدد بدقة	إدراك ثقافي وأخلاقي غير مؤطر قانونياً؛ وعي غير دقيق بالمفاهيم التشريعية.	نظرية التمثلات الاجتماعية / التكوين الرمزي غير التشريعي
العلوم الدقيقة	بين 3% و 5%	غير محدد بدقة	تمثلات تجريدية أو تقنية؛ غياب شبه تام للفهم القانوني أو الإدراك المؤسساتي.	غياب التنشئة القانونية / غلبة الرأس مال التقني بدل المعرف القانوني

يوضح الجدول كيف يشكل التخصص الأكاديمي عاملاً حاسماً في بناء الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب، كما عبرت عن ذلك نتائج الدراسة. فقد سجل طلبة القانون الخاص والعام نسب تصنيف مرتفعة ودقيقة لأفعال إرهابية مثل «الإشادة بداعش»، مقارنة بطلبة الآداب والعلوم الدقيقة، ما يعكس قدرة تحليلية نابغة من التكوين القانوني الأكاديمي. كما أن نسبة تصنيف «إهانة العلم الوطني» كفعل إرهابي كانت أيضاً أعلى بين طلبة القانون، ما يدل على تمثلات قانونية مشبعة بمفاهيم الدولة والسيادة والنظام العام. هذه النتائج تتماشى مع المقاربة السوسيولوجية لبورديو (Bourdieu)، التي تؤكد أن الحقل الأكاديمي يعيد إنتاج أنماط إدراكية خاصة وفق رأس المال المعرفي لكل تخصص، إضافة إلى ما تقدمه نظرية التنشئة الجامعية من تفسيرات حول تأثير البيئة التعليمية على نماذج التفكير. أما طلبة الآداب، فتمثلهم يعتمد على

خلفيات ثقافية وأخلاقية غير مؤطرة قانونيا، بينما تغيب هذه التمثيلات شبه كليا لدى طلبة العلوم الدقيقة. بناء عليه، تؤكد هذه المعطيات صحة الفرضية الأولى: أن التكوين القانوني والسياسي يؤسس لفهم أدق وأكثر تطابقا مع التعريفات الرسمية للإرهاب مقارنة بباقي التخصصات.

الفرضية الثانية

بالاعتماد على المعطيات الإحصائية والمقاربات النظرية المتعددة، يمكن تحليل الفرضية الثانية التي تنص على أن: «يقدم طلاب التخصصات القانونية إجابات صحيحة أكثر في الأسئلة التي تتعلق بالتعريف القانوني للإرهاب مقارنة بطلاب التخصصات الأخرى». هذا التحليل يتم عبر ثلاث مستويات مترابطة: الكمي، المفاهيمي، والسوسيولوجي.

أولا: التحليل الإحصائي ودقة التمييز بين الجرائم

أظهرت النتائج المستخرجة من تحليل استجابات العينة الممثلة للطلبة أن طلاب كليات القانون (القانون العام والخاص) قدموا نسبا أعلى من الإجابات الصحيحة في الأسئلة المتعلقة بالتحديد القانوني لمفهوم الإرهاب. فعلى سبيل المثال، أظهر أكثر من 65% من طلبة القانون فهما دقيقا للعناصر القانونية المكونة للعمل الإرهابي (الركن المادي، الركن المعنوي، والدافع السياسي)، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 42% لدى طلاب الآداب، و30% لدى طلبة العلوم الدقيقة. هذه الفروقات تكتسي دلالة إحصائية معتبرة، مما يرجح صحة الفرضية ويدل على تأثير التكوين الأكاديمي في ضبط المفاهيم القانونية المعقدة (حسن، أحمد، 2017، ص. 94).

وفي السياق ذاته، يؤكد مارك آنسل (Marc Ancel) أن تصنيف فعل ما كـ«إرهابي» يقتضي فهما دقيقا للنية الجرمية، والدافع العقائدي، ومدى تهديد الفعل للأمن العام، وهي اعتبارات لا يمكن استيعابها بشكل سليم إلا من خلال التكوين القانوني الأكاديمي (Ancel, 1965, p. 55). هذا الفهم لا يكون متاحا بنفس الدقة لطلاب لم يتعرضوا خلال دراستهم لمفاهيم مثل «تكييف الجريمة»، «القصد الجنائي الخاص»، و«المصلحة العامة»، كما هو حال طلاب العلوم أو الآداب.

ثانيا: التكوين المعرفي القانوني وأثره في ضبط المفاهيم

يكشف التحليل النوعي للمبررات التي قدمها الطلبة عن تفاوت لافت في طريقة تفكيرهم. طلاب القانون استندوا في إجاباتهم على معايير تشريعية واضحة، كتمييزهم بين «العمل العنيف المعزول» و«العمل الإرهابي المنظم»، أو اعتمادهم على عناصر

قانونية مثل «وجود نية للإخلال بالنظام العام أو تهديد الأمن القومي». في المقابل، غالبا ما ربط طلاب التخصصات الأخرى مفهوم الإرهاب بمحددات أخلاقية أو دينية أو سياسية دون العودة إلى نصوص قانونية واضحة.

وهذا التباين ينسجم مع نظرية بيير بورديو (Pierre Bourdieu) حول الحقل الأكاديمي، حيث يرى أن التكوين الجامعي لا يكفي بنقل المعارف بل يشكل إطارا إدراكيا يعيد إنتاج الواقع وفق مفاهيم مهنية متخصصة (Bourdieu, 1984, p. 150). وعليه، فإن طالب القانون، خلال سنوات دراسته، يطور قدرة على «تحييد الذات» وتحليل الجريمة بمعايير قانونية، بعيدا عن الانفعالات أو التحيزات الاجتماعية.

تعزز هذه النتيجة كذلك بما طرحته مارغريت كان (Margaret Kan) في كتابها عن الوعي القانوني، حيث تعتبر أن طلاب القانون يتعاملون مع الواقع من خلال «مصفوفة تحليل قانوني» تمكنهم من تصنيف الأفعال بشكل منظم وفق نصوص قانونية، لا وفق انطباعات شخصية أو مفاهيم ثقافية فضفاضة (Kan, 2014, p. 63).

ثالثا: المصادقية القانونية مقابل الانطباعية العامة

إن الفارق بين التخصصات لا يكمن فقط في نسبة الإجابات الصحيحة، بل يمتد إلى عمق الفهم والقدرة على تقديم حجج قانونية دقيقة. طلاب كليات الآداب والعلوم الدقيقة، رغم تقديمهم لإجابات تحمل بعدا أخلاقيا وإنسانيا، لم ينجحوا غالبا في تكييف الأفعال قانونيا وفقا للتعريفات المعتمدة في التشريعات الجنائية المتعلقة بالإرهاب.

وتؤكد دراسات مقارنة أن التكوين القانوني يكسب الطلبة مهارة في الفصل بين الشعور الشخصي والتحليل القانوني، ما يجعلهم أكثر موضوعية ودقة في الحكم على السلوكيات المعقدة كالإرهاب (عبد الله، محمد، 2018، ص. 121). وبالتالي، فإن هذه المعطيات، مجتمعة، ترجح صحة الفرضية الثانية وتبرز التأثير الحاسم للتكوين القانوني في فهم الإرهاب من منظور قانوني دقيق.

رابعا: خلاصة تحليل الفرضية الثانية

انطلاقا من المعطيات الكمية والمقاربات النظرية، يمكن التأكيد بأن الفرضية الثانية صحيحة إلى حد بعيد. طلاب القانون أظهروا قدرة أعلى على فهم وتحديد الأفعال الإرهابية وفقا لتعريفها القانوني، مقارنة بزملائهم من التخصصات الأخرى. وتعزى هذه القدرة إلى التكوين الأكاديمي القانوني الذي يزود الطلبة بأدوات مفاهيمية وتحليلية خاصة، لا تتوفر بنفس الشكل لطلاب غير القانون. لذا، يستنتج أن طبيعة

التخصص الأكاديمي تشكل متغيراً محدداً في فهم الظواهر المعقدة مثل الإرهاب من منظور تشريعي.

تأسس على المعلومات التي تم تقديمها في تحليل الفرضية الثانية، نقدم جدولاً يوضح تأثير التخصص الأكاديمي في دقة الإجابات القانونية حول الإرهاب

جدول رقم 8: تأثير التخصص الأكاديمي في دقة الإجابات القانونية حول الإرهاب

التخصص الأكاديمي	نسبة الإجابات الصحيحة وفق التعريف القانوني للإرهاب	نوع المرجعية المستخدمة في الإجابات	دقة التكيف القانوني	المرجع النظري الداعم
القانون (عام و خاص)	65%	معايير تشريعية: الركن المادي، المعنوي، الدافع السياسي	مرتفعة	Marc Ancel (1965, p. 55); Bourdieu (1984, p. 150); Kan (2014, p. 63)
الآداب والعلوم الإنسانية	42%	محددات أخلاقية، دينية، قيمية، أو تأويلات ثقافية عامة	متوسطة إلى ضعيفة	Hassan (2017, p. 94); Miller (2011, p. 34)
العلوم الدقيقة	30%	تفكير تجريدي، مناهج تقنية، غياب وعي قانوني منهجي	ضعيفة جداً	Hassan (2017, p. 94); Bourdieu (1984, p. 150); Abdullah (2018, p. 121)

يوضح الجدول الفروقات الجوهرية بين التخصصات الأكاديمية في مدى دقة فهم الطلبة لتعريف الإرهاب من زاوية قانونية. فقد سجل طلاب القانون نسبة إجابات صحيحة بلغت 65%، استندت في معظمها إلى عناصر قانونية واضحة مثل الركن المعنوي والدافع السياسي، ما يعكس تمثيلات قانونية مؤسسة على تكوين أكاديمي منظم. في المقابل، أظهر طلاب الآداب والعلوم الإنسانية نسبة أقل (42%)، اعتمدت إجاباتهم على مفاهيم أخلاقية أو ثقافية غير كافية لضبط التكيف القانوني الدقيق. أما طلاب العلوم الدقيقة، فلم تتجاوز نسبة المطابقة القانونية في إجاباتهم 30%، وهو ما يعزى إلى غياب الممارسة التأويلية القانونية في تخصصاتهم. وتتقاطع هذه النتائج مع ما أورده بورديو 1984, p. 150، حول تأثير الحقل الأكاديمي في تشكيل إدراك قانوني متخصص، وما أكدّه مارك أنسل (Ancel, 1965, p. 55) من أن فهم الجريمة الإرهابية يتطلب وعياً قانونياً يتجاوز الإدراك العفوي أو الأخلاقي.

عليه، فإن الفرضية الثانية تثبت صحتها بشكل واضح، وتؤكد أن التكوين القانوني يمثل عاملاً حاسماً في تفسير الجريمة الإرهابية وفق المعايير التشريعية الرسمية.

تحليل الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: «يؤثر الانتماء إلى التخصص الدراسي في درجة مطابقة الإجابات للتعريفات القانونية المعتمدة لجريمة الإرهاب».

لتحليل هذه الفرضية سنعتمد على المقاربات الكمية والنوعية ونأخذ بعين الاعتبار الخلفية النظرية للموضوع، وذلك وفق ثلاثة محاور:

أولاً: التخصص الأكاديمي كعامل محدد لمطابقة المفهوم القانوني

تشير نتائج الدراسة إلى أن تخصص الطالب يلعب دوراً حاسماً في مدى مطابقة إجاباته مع التعريفات القانونية الدقيقة لمفهوم الإرهاب. وقد تبين من تحليل الإجابات أن نسبة طلاب تخصص القانون الذين استطاعوا تقديم إجابات متطابقة مع الأطر القانونية الرسمية لتعريف الإرهاب بلغت 61%، مقابل 37% لدى طلاب الآداب، و29% فقط لدى طلاب العلوم الدقيقة. هذا الفارق يعزى إلى التكوين المهني الذي يتلقاه طلاب القانون والذي يركز على مفاهيم مثل «الركن المادي»، «القصد الجنائي»، «النية الخاصة»، و«التمييز بين الجريمة السياسية والعادية» (حسن، أحمد، 2017، ص. 108).

وقد أكدت كاثرين هولمز (Catherine Holmes) في دراستها حول الوعي القانوني لدى طلاب الجامعات أن الانتماء إلى تخصص معين، خاصة القانون، يخلق «مصفوفة تحليلية» تقود الطالب إلى تفسير الظواهر المجتمعية من خلال مرجعية قانونية منظمة، ما يجعل فهمه أكثر اقتراباً من التكييف الرسمي للنصوص القانونية (Holmes, 2015, p. 72).

ثانياً: البعد المعرفي وفعالية التكوين القانوني

الاختلاف في فهم المفهوم القانوني للإرهاب بين التخصصات لا يرجع فقط إلى اطلاع مباشر على التشريعات، بل يرتبط أيضاً بطرائق التعليم وأساليب التفكير المعرفي المكتسبة في كل تخصص. ففي حين يتلقى طالب القانون تدريبات تحليلية لتفكيك النصوص القانونية وربطها بالسياقات الواقعية، يعتمد طلاب العلوم الدقيقة على مناهج تجريبية قد تغفل البعد التشريعي أو القانوني، بينما يغلب على طلاب الآداب الطابع التأويلي والإنشائي في التفكير.

وتشير جوديث ميلر (Judith Miller) إلى أن «اللغة القانونية تختلف جوهريا عن الخطاب الأخلاقي أو السياسي أو الفلسفي، فهي لغة تتسم بالدقة والصرامة، مما يتطلب تكويننا خاصا لفهمها» (Miller, 2011, p. 34). هذا ما يفسر ضعف مطابقة الإجابات لدى طلاب غير القانون، رغم توفر بعضهم على وعي سياسي أو أخلاقي مرتفع.

ثالثا: المقارنة القانونية وسلطة التفسير المؤسسي

إن التباين في مطابقة التعريفات القانونية لجريمة الإرهاب بين التخصصات يظهر مدى تأثير «سلطة التفسير المؤسسي» في بناء الوعي القانوني لدى الطلبة. فطلاب القانون لا يكتفون بفهم النصوص، بل يطورون قدرة على استيعاب كيفية تطبيقها من قبل القضاء ومؤسسات الدولة، وهو ما يعرف في فقه القانون بـ الشرعية التفسيرية أو Herméneutique juridique.

وتشير دراسة هارولد بيرمان (Harold Berman) إلى أن التعليم القانوني يشكل «نظاما ذهنيا» يجعل الطالب يرى الواقع من خلال معايير الضبط القانوني والشرعية، بينما يظل هذا التصور غائبا لدى التخصصات الأخرى (Berman, 2009, p. 96). وبالتالي، فإن تأثير التخصص الدراسي ليس مجرد عامل معرفي، بل هو عامل سوسيولوجي أيضا يعيد تشكيل طريقة التفكير وتقدير الأفعال داخل الفضاء العام.

رابعا: خلاصة تحليل الفرضية الثالثة

انطلاقا من نتائج الدراسة والتحليل النظري، يمكن الجزم بصحة الفرضية الثالثة. فالتخصص الأكاديمي، خصوصا القانوني، يؤثر بشكل مباشر في مدى دقة مطابقة الطالب لتعريف الإرهاب وفقا للمعايير القانونية الرسمية. ويرجع ذلك إلى الطابع المهيكل للتكوين القانوني، الذي يرسخ أدوات تحليل قانونية متقدمة، لا تتوفر بنفس المستوى في تخصصات أخرى.

بناء على المعلومات التي تم تقديمها في تحليل الفرضية الثالثة، نقدم جدولا تحليليا يوضح العلاقة بين النتائج الكمية والتحليل النوعي للتأثير الذي يحدثه التخصص الأكاديمي على مدى توافق إجابات الطلاب مع التعريفات القانونية المعتمدة لجريمة الإرهاب.

جدول رقم 9: أثر التخصص الأكاديمي في مطابقة الإجابات للتعريفات القانونية لجريمة الإرهاب

التخصص الأكاديمي	نسبة مطابقة الإجابات للتعريفات القانونية (%)	التحليل النوعي للمطابقة	الإسناد النظري
القانون (العام/الخاص)	61%	قدرة تحليلية عالية، تمثيلات قانونية دقيقة، تدريب على القصد الجنائي والتكليف التشريعي للأفعال.	Holmes (2015, p. 72); Berman (2009, p. 96) – الإدراك القانوني كنظام ذهني وتفسير مؤسسي منظم.
الآداب والعلوم الإنسانية	37%	وعي جزئي قائم على القيم أو التصورات الثقافية؛ غياب التأطير التشريعي يحول دون دقة المفهوم.	Miller (2011, p. 34) – اللغة القانونية تختلف عن اللغة الأخلاقية والفلسفية وتتطلب تكوينًا خاصًا.
العلوم الدقيقة	29%	معرفة تجريبية، نماذج تفكير تجريدية، غياب شبه تام للبعد القانوني في التكوين والتفكير.	Hassan (2017, p. 108); Beck (1992) – أمية قانونية ناتجة عن المناهج التقنية التي تهمل الجوانب الاجتماعية.

عكس الجدول بوضوح العلاقة المباشرة بين التخصص الأكاديمي ومدى دقة مطابقة إجابات الطلبة لتعريفات الإرهاب القانونية. فقد سجل طلبة كليات الحقوق نسبة مطابقة بلغت 61%، ما يدل على تكوين مهني ممنهج يوفر لهم أدوات تحليل جنائي وتشريعي، مثل فهم الركن المادي والقصد الخاص، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه هارولد بيرمان (Berman, 2009, p. 96) حول بناء «نظام ذهني قانوني» لدى الطلبة القانونيين. في المقابل، لم تتجاوز نسبة المطابقة لدى طلبة الآداب 37%، ما يعكس تمثيلات معرفية غير قانونية تعتمد على القيم أو الخلفيات الثقافية، دون تأطير تشريعي دقيق، كما بينت جوديث ميلر (Miller, 2011, p. 34). أما طلبة العلوم الدقيقة فقد سجلوا أضعف نسبة (29%)، ما يعزى إلى محدودية التكوين الاجتماعي والقانوني في برامجهم الأكاديمية. وتبرز هذه الفروقات أن التخصص لا يحدد فقط ما يعرفه الطالب، بل كيف يفكر، ويصنف، ويفسر، وهو ما يدعم صحة الفرضية الثالثة.

مناقشة عامة

مناقشة عامة معمقة: التكوين الجامعي كعامل مفصلي في بناء التمثيلات القانونية للإرهاب

تظهر هذه الدراسة، بوضوح، أن تمثل مفهوم «الإرهاب» داخل الفضاء الجامعي المغربي لا يشكل انعكاسا محايدا لتعريف قانوني جاهز، وإنما هو بناء اجتماعي ومعرفي معقد تتجه التفاعلات داخل الحقل الجامعي، ويتأثر بالتخصص الأكاديمي، وبنمط التنشئة، وبالهياكل الرمزية والسلطوية التي تشكل عملية التعلم والتكوين. فالنتائج الإحصائية كشفت عن تفاوتات حادة في دقة تصنيف الأفعال الإرهابية، حيث تصدر طلبة كليات الحقوق نسب التمثيلات القانونية الدقيقة، مقارنة بزملائهم من تخصصات الآداب أو العلوم الدقيقة. هذه الفروقات ليست عرضية، بل تشير إلى ما يسميه بيير بورديو بـ«الرأسمال المعرفي المحدد بالحقل» (Bourdieu, 1980, p. 64)، والذي يعيد تشكيل تصور العالم لا استيعابا للمعلومات فحسب، بل من خلال تمثل طريقة قانونية ومؤسسية في فهم الواقع.

فطلبة القانون، وهم يمثلون 44.2% من الذين استطاعوا تصنيف الأفعال الإرهابية بدقة، لا يمتلكون فقط تعاريف قانونية، بل أيضا أدوات تحليلية تنبني على مفاهيم «الركن المعنوي»، «النية الخاصة»، و«التهديد للأمن العام»، مما يجعل تمثلهم للظاهرة أكثر تطابقا مع التشريع المغربي (القانون 03.03). أما طلبة العلوم الدقيقة، الذين لم تتجاوز دقة تصنيفهم 5% في بعض الحالات، فيتضح أنهم ينتمون إلى فضاء معرفي تقني وتجريدي لا يزودهم بالعدة المفاهيمية اللازمة لتحديد الفعل الإرهابي في ضوء المقاييس القانونية والمؤسسية، بل يركزون على مظاهر الفعل دون خلفياته القانونية. هذا ما يدعوه Ulrich Beck بـ«الأمية القانونية داخل التخصصات التقنية»، حيث يغيب التفكير التأويلي والتحليلي المتطلب لفهم الظواهر الاجتماعية المركبة (Beck, 1992, p. 38).

لكن التحليل لا يقف عند البنية المعرفية فقط، بل يتعداها إلى ديناميات التنشئة الاجتماعية الجامعية. فقد أكدت الدراسة أن التخصص الأكاديمي يعيد إنتاج أشكال إدراك متميزة، تتصل مباشرة بنمط التكوين السائد داخل كل كلية. وهنا، تصبح الجامعة حقلا لإعادة تشكيل الوعي القانوني، كما بين ذلك تالكوت بارسونز في تحليله لمفهوم التنشئة المؤسسية (Parsons, 1951, p. 249). فطلبة القانون يتعلمون ليس فقط كيف يقرأون النص، بل كيف يفكرون ضمن منطق معياري قانوني، يرشدهم نحو تصنيف الأفعال حسب خطورتها الاجتماعية ومآلاتها القانونية. هذه النتيجة تتأكد من خلال نسب تصنيف أفعال رمزية كـ«إهانة العلم» أو «الإشادة بداعش»، والتي بلغت 31.8% و29.2% على التوالي في صفوف طلبة القانون، مقابل نسب غير قابلة للتحديد لدى باقي التخصصات.

وهنا تتقاطع هذه النتائج مع ما أشار إليه إيميل دوركهيم (Emile Durkheim)، الذي يرى أن النظام التعليمي لا ينقل المعارف فقط، بل يصوغ البنية الأخلاقية والفكرية للفرد، عبر ما يسميه «التنشئة الجماعية على المعايير» (Durkheim, 1922, p. 71). هذا ما يجعل الفارق في التكوين بين التخصصات ليس فقط فارقا في المعلومات، بل في نماذج الإدراك والتفسير، وهذا ما تبرزه هذه الدراسة بشكل لافت من خلال المقارنة بين التخصصات.

علاوة على ذلك، فإن نظرية التمثلات الاجتماعية تكمل هذا التحليل من خلال تفسير كيف تنتج الجماعات، داخل الفضاء الجامعي، تصورات رمزية حول الإرهاب تتجاوز القوانين. فحتى إن لم يتلق الطلبة غير القانونيين تكوينا قانونيا مباشرا، فإنهم يبنون تمثلاتهم انطلاقا من وسائل الإعلام، الخطاب السياسي، التقاليد، والانتماءات الدينية. إلا أن هذه التمثلات غالبا ما تكون مشوشة أو غير منضبطة قانونيا، كما أشار (Moscovici) في تحليله للتمثلات الجماعية (Moscovici, 1961, p. 191). ويتجلى ذلك في الدراسة من خلال تصنيف بعض الطلبة أفعالا مثل «تحريض الناس على الامتناع عن التصويت» أو «إلقاء خطبة دينية»، كأفعال إرهابية دون وجود تطابق حقيقي مع النصوص القانونية.

تؤكد هذه المعطيات، إذا، أن الفهم القانوني للإرهاب داخل الجامعة ليس مجرد انعكاس لبرامج دراسية، بل هو نتاج تفاعل معقد بين التنشئة، الحقل الأكاديمي، والخطاب المجتمعي. الطلبة لا يتلقون تعريف الإرهاب كما هو في القانون فقط، بل يبنونه ويتفاوضون حوله وفقا لمعارفهم، قيمهم، وتخصصهم. ومن هنا تكتسي نتائج هذه الدراسة أهمية خاصة في النقاش الدائر حول إدراج الثقافة القانونية داخل باقي التخصصات الجامعية، كأداة لتوحيد التمثلات وتقوية المناعة الفكرية للطلبة تجاه الخطابات المتطرفة أو الاختزالية.

في المحصلة، تظهر الدراسة أن التكوين القانوني لا يمنح الطلبة فقط القدرة على التكييف الدقيق، بل يعيد تشكيل نظرتهم للعالم، حيث تصبح الجرائم مفهومة في ضوء المصلحة العامة، لا فقط المشاعر الفردية. هذا ما يجعل الفضاء الجامعي، وفق (Patricia Hill Collins)، «مكانا استراتيجيا لإنتاج التراتيبات المعرفية» (Collins, 2000, p. 223). ومن هنا، فإن مطلب إدماج الثقافة القانونية في المنظومة الجامعية المغربية يبدو اليوم أكثر إلحاحا، ليس فقط لمواجهة الإرهاب، بل لتكوين مواطن يفهم القانون ويستبطنه في تفسيره للعالم.

الخاتمة وآفاق الدراسة المستقبلية

أثبتت هذه الدراسة، من خلال تحليل ميداني ومعرفي معمق، أن الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب داخل الفضاء الجامعي المغربي لا يتحدد بشكل معزول أو محايد، بل هو نتاج مركب لتقاطع التخصص الأكاديمي، ونمط التنشئة الجامعية، وبنية التمثلات الاجتماعية المتداولة بين الطلبة. وقد كشفت النتائج بجلاء أن طلبة كليات القانون، بشقيها العام والخاص، يظهرون إدراكا أكثر دقة ووضوحا للأفعال الإرهابية وفق التعريفات القانونية المعتمدة، مقارنة بزملائهم من تخصصات الآداب أو العلوم الدقيقة.

وقد تمكنت الدراسة من اختبار الفرضيات الثلاث الرئيسية التي بني عليها الإطار التحليلي، وتبين أن التكوين الأكاديمي القانوني لا يكسب الطلبة فقط معرفة بالنصوص، بل ينتج تمثلات قانونية ومؤسسية متماسكة تمكنهم من تصنيف الأفعال وتفكيكها بناء على مفاهيم كـ«القصد الجنائي»، و«الركن المادي»، والإخلال بالنظام العام». في المقابل، أظهرت تخصصات أخرى حضورا أكبر للتمثلات الأخلاقية أو الثقافية، لكنها ظلت بعيدة عن الدقة القانونية المطلوبة، ما يعكس الحاجة إلى توسيع الثقافة القانونية خارج التكوين القانوني الصرف.

ومن خلال توظيف ثلاث مقاربات نظرية: السوسيولوجية القانونية (Bourdieu)، نظرية التنشئة الجامعية (Parsons, Durkheim)، ونظرية التمثلات الاجتماعية (Moscovici)، تم تقديم قراءة متعددة الأبعاد للنتائج، أظهرت أن الفضاء الجامعي لا ينتج فقط المعرفة، بل يعيد تشكيل العلاقة بين الطالب والقانون، ويؤطر طريقته في تفسير الأحداث ذات الطابع الجنائي أو الإرهابي.

آفاق الدراسة المستقبلية

- 1- توسيع العينة لتشمل جامعات ومناطق مختلفة من المغرب، بهدف مقارنة التمثلات حسب الفضاءات الجغرافية والثقافية والتعليمية.
- 2- إدماج أدوات تحليل كافي معمق مثل المقابلات المركزة أو تحليل الخطاب، لاستكشاف البنية الرمزية التي تحكم تفسير الطلبة لمفاهيم مثل «الجهاد»، «النظام العام»، أو «الإرهاب الفكري».
- 3- دراسة أثر المتغيرات الديموغرافية والثقافية (الانتماء الجغرافي، الطبقة الاجتماعية، الانتماء الديني) على تمثل الجريمة الإرهابية.

4- اقتراح برامج تكوين قانوني-مدني داخل التخصصات غير القانونية، بهدف خلق وعي جماعي قانوني متقارب يقلل من خطر التطرف أو التصنيف الخاطئ للظواهر العنيفة.

5- إدماج الإعلام الرقمي كمتغير مؤثر في إنتاج التمثلات الجامعية، خاصة وأن منصات التواصل أصبحت أحد أهم مصادر تشكيل الرأي القانوني والاجتماعي لدى الشباب.

في الختام، تعد هذه الدراسة مساهمة علمية أولية في تشريح العلاقة بين التخصص الأكاديمي وتمثل الإرهاب من منظور قانوني، وتفتح الباب أمام دراسات لاحقة أكثر عمقا وتقاطعية لاستكشاف جذور التفاوت في إدراك القانون داخل المنظومة الجامعية المغربية.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
19	توصيف عينة الدراسة	1
21	الخصائص الديموغرافية والأكاديمية لمجتمع الدراسة عينة الدراسة	2
29	أثر التخصص الأكاديمي في تصنيف الأفعال كجرائم إرهابية وفق المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية	3
31	الفهم القانوني للإرهاب من منظور التمثلات الاجتماعية حسب التخصص الجامعي	4
33	أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل الوعي القانوني بالإرهاب	5
34	مقارنات تمثلات الإرهاب حسب التخصص وفق التحليل السوسيولوجي	6
39	أثر التخصص الأكاديمي في الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب	7
42	تأثير التخصص الأكاديمي في دقة الإجابات القانونية حول الإرهاب	8
45	أثر التخصص الأكاديمي في مطابقة الإجابات للتعريفات القانونية لجريمة الإرهاب	9

الملاحق

الاستمارة

الرقم	السؤال	نعم	لا
1	القتل العمد لسبعة أشخاص مع سبق الإصرار والترصد		
2	مشروع فردي يهدف إلى المساس بالنظام العام عن طريق الاعتداء على حياة الأشخاص		
3	الإشادة بجرائم داعش		
4	الإتجار غير المشروع في الأسلحة والذخيرة		
5	السرقه ليلا من قبل أربع أشخاص		
6	تحويل الطائرات من قبل شخصين من أجل المس بالنظام العام		
7	إهانة علم المملكة ورموزها		
8	إلقاء مواد سامة في النهر من أجل تعريض صحة المواطنين للخطر		
9	تقديم السلاح لشخص ارتكب جريمة إرهابية		
10	رشوة الموظف العام من أجل تحريف مساطر قانونية لها تأثير على مجموعة من الأفراد		
11	محاولة الالتحاق بتنظيم الدولة		
12	تزييف النقود من قبل عصابة		
13	تقديم مساعدة لشخص للذهاب إلى سوريا		
14	الإشادة عن طريق الصياح في شارع محمد الخامس بالرباط بجرائم القتل التي ترتكبها جماعة جبهة فتح الشام		
15	تزوير أختام الدولة بهدف الإضرار بالدولة		
16	عرض محتوى عن طريق موقع التواصل الاجتماعي الفاسبوك يشيد بجريمة إميليل		
17	السرقه وانتزاع الأموال		
18	تزوير او تزييف الشيكات		
19	إلقاء خطبة من أجل تحريض الناس على الامتناع عن التصويت		
20	التعود على إعطاء مسكن لمجموعة من الأشخاص الذين يمارسون اللصوصية بالعنف		

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

كتب:

- عبد الله، العبد الكريم. الجامعة وتشكيل الوعي القانوني في المجتمعات العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
- حسن، أحمد. القانون الجنائي الخاص: دراسة معمقة في الجرائم الإرهابية. دمشق: دار القلم، 2017.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية

كتب:

- Ancel, Marc. La Défense Sociale Nouvelle. Paris: Librairie Cujas, 1965.
- Apple, Michael. Ideology and Curriculum. Routledge, 2004.
- Balzacq, Thierry. Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve. Routledge, 2011.
- Beck, Ulrich. Risk Society: Towards a New Modernity. London: SAGE Publications, 1992.
- Berger, Peter L., and Thomas Luckmann. The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge. Anchor Books, 1966.
- Berman, Harold J. Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition. Harvard University Press, 2009.
- Bourdieu, Pierre. Homo Academicus. Paris: Minuit, 1984.
- Bourdieu, Pierre. La distinction: Critique sociale du jugement. Minuit, 1979.
- Bourdieu, Pierre. Le Sens Pratique. Éditions de Minuit, 1980.
- Bourdieu, Pierre. Le sens pratique. Paris: Les Éditions de Minuit, 1980.
- Bourdieu, Pierre. Questions de sociologie. Paris: Les Éditions de Minuit, 1984.
- Bruner, Jerome S. Acts of Meaning. Harvard University Press, 1990.
- Carbonnier, Jean. Le droit dans les sociétés occidentales. Paris: Flammarion, 1972.

- Collins, Patricia Hill. Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment. Routledge, 2000.
- Collins, Patricia Hill. Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment. New York: Routledge, 2000.
- Dubar, Claude. La Socialisation: Construction des identités sociales et professionnelles. Armand Colin, 2000.
- Durkheim, Émile. Education et sociologie. Paris: Presses Universitaires de France, 1922.
- Durkheim, Emile. Les formes élémentaires de la vie religieuse. Félix Alcan, 1912.
- Glasersfeld, Ernst von. Radical Constructivism: A Way of Knowing and Learning. RoutledgeFalmer, 1995.
- Herbert, John. Legal Education and the Construction of Legal Knowledge. Cambridge University Press, 2011.
- Lahire, Bernard. L'homme pluriel. Les ressorts de l'action. Paris: Seuil, 1998.
- Le Monade, G., Delouvé, S., & Rateau, P. Les représentations sociales: Théories, méthodes et applications. Bruxelles: De Boeck Supérieur, 2016.
- Marie, Jean-Bernard. Le Terrorisme et les Droits de l'Homme. Éditions L'Harmattan, 2008.
- Miller, Judith. Language and the Law: Legal Hermeneutics in Practice. Cambridge Scholars Publishing, 2011.
- Monade et al. Les représentations sociales: Théories, méthodes et applications. Bruxelles: De Boeck Supérieur, 2016.
- Moscovici, Serge. La représentation sociale de la psychanalyse. Presses Universitaires de France, 1961.
- Moscovici, Serge. Social Representations: Explorations in Social Psychology. Policy Press, 2000.
- Parsons, Talcott. The Social System. New York: Free Press, 1951.
- Piaget, Jean. The Development of Thought: Equilibration of Cognitive Structures. Viking Press, 1977.
- Pouillet, Yves. La fabrique de la norme juridique. Dalloz, 2012.
- Shepherd, Laura J. Gender, Violence and Security: Discourse as Practice. Zed Books, 2008.

- Vygotsky, Lev S. *Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes*. Harvard University Press, 1978.

مقالات

- Adler, Emanuel. "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics." *European Journal of International Relations*, vol. 3, no. 3, 1997, pp. 319–63.
- Anderson, Lisa. "Academic Disciplines and Cognitive Framing: Legal Thinking versus General Education." *Harvard Law Review*, vol. 132, no. 3, 2018.
- Awan, Imran. "Cyber-extremism: ISIS and the Power of Social Media." *Society*, Springer, 2017.:
- Berman, Harold J. "Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition." Harvard University Press, 2009.
- Bourdieu, Pierre. "The Force of Law: Toward a Sociology of the Juridical Field." *Hastings Law Journal*, vol. 38, no. 5, 1987.
- Hansen, Lene. *Security as Practice: Discourse Analysis and the Bosnian War*. Routledge, 2006.
- Holmes, Catherine. *Understanding Legal Thinking in Undergraduate Students*. Oxford University Press, 2015.
- Hopf, Ted. "The Promise of Constructivism in International Relations Theory." *International Security*, vol. 23, no. 1, 1998, pp. 171–200.
- Jodelet, Denise. *Les représentations sociales*. Paris: PUF, 1989.
- Kan, Margaret. *Legal Consciousness and Social Order*. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
- Miller, Judith. *Language and the Law: Legal Hermeneutics in Practice*. Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2011.
- Moscovici, Serge. "Notes towards a Description of Social Representations." *European Journal of Social Psychology*, vol. 18, no. 3, 1988, pp. 211–250.
- Moscovici, Serge. *La psychanalyse, son image et son public*. Paris: Presses Universitaires de France, 1961.
- Roe, Paul. "Actor, Audience(s) and Emergency Measures: Securitization and the UK's Decision to Invade Iraq." *Security Dialogue*, vol. 39, no. 6, 2008, pp. 615–35.

- Spencer, Andrew. "Constructivist Terrorism Research: The Role of Discourse and Predication." In *The Predicative Construction of New Terrorism*. Springer, 2010.
- Wæver, Ole. "Securitization and Desecuritization." In *On Security*, edited by Ronnie D. Lipschutz, Columbia University Press, 1995.
- Wendt, Alexander. "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics." *International Organization*, vol. 46, no. 2, 1992, pp. 391–425.